

العنوان:

تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي

- دراسة وصفية تحليلية خلال الفترة (1990-2013) -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية ونقود

تحت إشراف الأستاذ:

د/ زهير عماري

إعداد الطالب:

عمار بوصاق

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2015/05/28

أمام اللجنة المكونة من السادة:

✓ الأستاذ: مغني ناصر..... رئيسا

✓ الدكتور: زهير عماري..... مشرفا

✓ الأستاذ: محمد صلاح..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2014 / 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
لك الحمد على نعمة الإسلام وعلى الذي هو في الوجدان حي وللعينين ضي إمام الأنبياء

" محمد ﷺ " ﷺ

أما بعد: أهدي هذا العمل المتواضع إلى اللذين قال فيهما الله تعالى:

" وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "

إلى التي كان لي بطنها مهدا، وحملتي حتى كنت جسدًا وسقنني من صدرها شهدا، ولراحتي جعلت لي حجرها مهدا، وكانت لي دوماً عوناً وسنداً ... أمي الغالية.
إلى الذي حاق من أجلي العذاب، وعلمني كيف أتخطي الصعاب، سعى من أجلي لأكون في أسمى المراتب وأرقى المناصب ... أبي العزيز.
إلى شموع البيت وضيائه إخوتي وأخواتي الأعمى
إلى كل من علمني حرفاً طيلة مشواري الدراسي والجامعي: معلمي ، أساتذتي ، مشايخي.
إلى رفقاء الدرب الذي قيل فيهم رب أخ لك لو تلده أمك : أيوب ، بلال ، محمد ، بختي ،
خليفة ... وإلى كل من إلتقيتهم وعرفتهم ، من سعتهم ذكرتي ولو تسعمهم مذكرتي
أقول لهم ... أحبكم في الله.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين و به نستعين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد عليه أزكى الصلاة وأتم التسليم
الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.
أتوجه بجزيل الشكر والعرفان وخالص التقدير والاحترام إلى الأستاذ
"زهير عماري" الذي أشرف على هذا العمل منذ البداية،
وله يبذل عليا بمعلوماته القيمة ونصائحه وتوجيهاته وحسن متابعتة،
والذي مهد لي الطريق لإتمام هذا العمل.
والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل.
كما أتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة الكرام على ما قدموه لي من توجيه
وإرشاد طوال المشوار الدراسي، وبوجه خاص أساتذة قسم العلوم الاقتصادية
بجامعة المسيلة
وأخيرا إلى كل من قدم لي يد العون وله يبذل عليا حتى ولو بكلمة طيبة
تجدد معنوياتي وتبعث روح الاستمرار والمثابرة.

الفهرس

كلمة شكر

الإهداء

الفهرس

قائمة الجداول و الأشكال

المقدمة العامة.....أ-هـ

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي ونظرياته

تمهيد 02

المبحث الأول: النمو الإقتصادي، تطوره وطرق تقديره 03

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي..... 03

الفرع الأول: تميز النمو عن باقي المصطلحات المشابهة له 03

الفرع الثاني: الفرق بين النمو والتنمية 04

الفرع الثالث: خصائص وعناصر النمو الإقتصادي 07

الفرع الرابع: تكاليف النمو الإقتصادي 10

المطلب الثاني : محددات النمو الإقتصادي وطرق قياسه 12

الفرع الأول: محددات النمو الإقتصادي 12

الفرع الثاني: قياس النمو الإقتصادي 15

الفرع الثالث: أهمية تحليل النمو الإقتصادي 16

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الإقتصادي 17

المطلب الأول: النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي والنظريات المفسرة له 17

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية 17

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية 18

المطلب الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر الحديث 21

الفرع الأول: النظرية الماركسية 21

23	الفرع الثاني: النظرية الكينزية.....
24	المطلب الثالث: النماذج الرياضية للنمو الإقتصادي
24	الفرع الأول: نموذج "هارود- دومار".....
29	الفرع الثاني: نموذج "سولو".....
33	الفرع الثالث: نموذج "ميد".....
36	الفرع الرابع: نموذج "كالدور".....
40	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: القطاع المصرفي في الجزائر

42	تمهيد.....
43	المبحث الأول: ماهية القطاع المصرفي في الجزائر.....
43	المطلب الأول: مفهوم القطاع المصرفي وأشكاله.....
43	الفرع الأول: تعريف القطاع المصرفي.....
44	الفرع الثاني: أشكال المصارف.....
44	المطلب الثاني: مكونات القطاع المصرفي.....
47	المطلب الثالث: خصائص القطاع المصرفي وهيكله الجديد.....
49	المبحث الثاني: ماهية البنوك.....
49	المطلب الأول: تعريف البنوك.....
50	المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك.....
51	المطلب الثالث: أنواع البنوك وخصائصها.....
52	الفرع الأول: أنواع البنوك.....
54	الفرع الثاني: خصائص البنوك.....
58	المبحث الثالث: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض.....
59	المطلب الأول: الإصلاح المصرفي ورغبة التجديد.....
59	الفرع الأول: مفهوم الإصلاح المصرفي ودوافعه.....
60	الفرع الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض 10-90.....
62	الفرع الثالث: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض 10-90.....
66	المطلب الثاني: أنواع الأوامر المعدلة والمتممة لقانون النقد والقرض.....

66	الفرع الأول: الإصلاحات التي ميزت المرحلة 1991-1997
67	الفرع الثاني: تعديلات 2001، 2003، 2004
71	الفرع الثالث: تعديلات 2008، 2009، 2010
72	المطلب الثالث: أثر الإصلاحات على هيكل النظام المصرفي وعلى النمو في الجزائر
72	الفرع الأول: أثر الإصلاحات على هيكل النظم البنكي العمومي والخاص
73	الفرع الثاني: أثر الإصلاحات على النمو الإقتصادي بالجزائر
75	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2013)

77	تمهيد
78	المبحث الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990 - 2013
78	المطلب الأول: المجمعات النقدية M_1 ، M_2 ، M_3
84	المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية 1990 - 2000
88	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية 2001 - 2013
90	المبحث الثاني: مؤشرات تطور القطاع المصرفي 1990 - 2013
90	المطلب الأول: معدلات سيولة الإقتصاد
92	المطلب الثاني: معدلات القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي
92	المطلب الثالث: حجم القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي
94	المطلب الرابع: حجم أصول الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي
95	المبحث الثالث: أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الإقتصادي في الجزائر
95	المطلب الأول: حجم القروض المقدمة للإقتصاد
97	المطلب الثاني: حجم الكتلة النقدية
98	المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
100	خلاصة الفصل
102	الخاتمة العامة
106	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال:

1- قائمة الأشكال:

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
32	نمط النمو الممكن عند "سولو"	1-1
32	النمو الحرج عند "سولو"	2-1
35	نموذج النمو المتوازن لدى "ميد"	3-1
38	نموذج "كالدور"	4-1
39	العلاقة بين السكان والدخل في نموذج "كالدور"	5-1
45	أهم مؤسسات النظام المصرفي	1-2
48	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في 2010	2-2
57	أنواع البنوك	3-2
91	تطور معدلي الكتلة النقدية وأشباه النقد إلى إجمالي الناتج المحلي للفترة (1990-2013)	1-3
92	توزيع القروض بين القطاعين العام والخاص للفترة (1992-2012)	2-3
93	تطور معدل القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة (1990-2012)	3-3
94	تطور مؤشرات حجم القطاع المصرفي الجزائري للفترة (1990-2013)	4-3
99	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (1990-2012)	5-3

2- قائمة الجداول:

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
79	تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام للفترة (1990-2000)	1-3
80	تطور هيكل الكتلة النقدية للفترة (1990-2000)	2-3
84	سيولة الإقتصاد للفترة (1990-1997)	3-3
86	تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (1990-2000)	4-3
87	معدلات تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (1990-2000)	5-3
88	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2013)	6-3

مقدمة عامة

تمهيد:

لقد أصبح من المألوف في الوقت الحاضر أن ننظر إلى التطور الاقتصادي للمجتمعات على أنه عملية تحول مستمر، وقد ارتبط هذا التحول الكبير بمدى فعالية الجهاز المصرفي الذي هو بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم، فهو يحتل أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى، وقد شهدت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية وكانت بدايتها عند الاستقلال، حيث عملت على وضع نظام اقتصادي متكامل، واعتماد سياسات اقتصادية متجانسة، كل هذا من أجل الخلاص من دائرة التبعية وتحقيق التنمية المنشودة، وقد حظي الجهاز المصرفي بالنصيب الأوفر من الإصلاحات، وهذا نظرا لما له من أهمية ومكانة اقتصادية في دعم نمو الاقتصاد الوطني، وأول ما قامت به الجزائر هو إيجاد نظام مصرفي مستقل مرورا بإعادة تنظيم عمليات التمويل خلال السبعينات وصولا إلى تكريس مبدأ اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها بهدف خلق إستراتيجية نمو جديدة كان وجودها حتما لدعم النمو الاقتصادي للبلد، وكان ذلك بصدور قانون النقد والقرض 90-10، والذي أكد على ضرورة عصرنه الجهاز المصرفي، وتحديث الخدمات المصرفية، كما أقر بحتمية تحرير حركة رؤوس الأموال، وهذا نظرا لما لهذه الأخيرة من أهمية في ديناميكية القطاع المصرفي، وخلق المنافسة بين البنوك هذا من جهة، ومن جهة أخرى دفع عجلة النمو التي تعد أولى استراتيجيات الدولة.

1- إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو أثر تطور القطاع المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي؟

ولتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع القطاع المصرفي الجزائري؟
- ما هو أثر التعديلات بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 على القطاع المصرفي؟

مقدمة عامة

- ما هي أهم مؤشرات القطاع المصرفي المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- فرضيات البحث:

كإجابة أولية على مختلف الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يشهد القطاع المصرفي الجزائري تطور ملحوظ من حيث آلية التمويل ودوره في تحقيق التنمية.

- أثرت التعديلات بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 بشكل إيجابي، وذلك من خلال توسيع المنظومة المصرفية.

- القروض والكتلة النقدية من أهم مؤشرات أداء القطاع المصرفي المؤثرة على النمو الاقتصادي.

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة تقديم تشخيص منظم للحالة التي وصل إليها القطاع المصرفي، ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، وكذلك الأهمية الخاصة التي يكتسبها الجهاز المصرفي باعتباره الواجهة لكل اقتصاد في العالم، لذا فسلامته تعني سلامة الاقتصاد والتعرف على مدى جاهزية الجهاز المصرفي في دعم وتيرة النمو الاقتصادي.

4- أهداف البحث:

تتجلى أهداف الموضوع من خلال:

- التعرف على أهم الإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية.

- التأكيد على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تحسين النشاط الاقتصادي.

- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.

- توضيح مدى فعالية الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي.

5- أسباب اختيار الموضوع :

توجد عدة أسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع الاقتصادية الأخرى نذكر أهمها:

- الرغبة في اختيار هذا الموضوع، والتي ترجع إلى أهميته في ظل التحولات الاقتصادية

والمالية التي تعرفها البلاد منذ سنين، وما تبعها من إصلاحات هيكلية.

- احتلال الموضوع لصدارة الأحداث على المستوى الاقتصادي، سواء في الملتقيات أو التقارير التي تصدرها هيئات دولية.

6- منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه، ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المتبناة تم استخدام:

- في القسم النظري: المنهج الوصفي الذي يسمح بشرح مفهوم النظام المصرفي في الجزائر والنمو الاقتصادي، إلى جانب عرض الإطار العلمي والفكري للقطاع المصرفي و النمو الاقتصادي.

- في القسم العملي: اعتمدنا فيه على دراسة اقتصادية إحصائية تبين تطور القطاع المصرفي الجزائري، وأثره على النمو الاقتصادي من أجل إسقاط النظرية على الواقع الاقتصادي الجزائري للفترة الممتدة من 1990-2013.

7- الدراسات السابقة:

يوجد عدد كبير من الدراسات التي تؤكد على أهمية القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ونذكر منها:

- دراسة "عمار حمد خلف"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، بعنوان (قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق) سنة 2007.

هدفت الدراسة إلى إثبات أهمية النظام المصرفي من خلال الخدمات المهمة التي يؤديها في الاقتصاد مثل تعبئة المدخرات المحلية بشكل ودائع، ومنح القروض، ومراقبة مدراء الأعمال وأصحاب المشاريع الذين يقترضون من المصارف، ويهدف كذلك إلى قياس تأثير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، والائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، واستخدمه كمؤشر للتطور المصرفي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الحقيقية كمؤشر للنمو.

- دراسة "عمر عزاوي وسايح بوزيد"، مداخلة للمؤتمر الدولي الثاني بجامعة قاصدي مرباح "ورقلة" الجزائر، بعنوان (إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الإقتصادي)، سنة 2013.

هدفت الدراسة إلى تبيان مدى تأثير إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر على الإنتاجية والنمو الإقتصادي، حيث أن النقطة الأساسية في التصور الذي تم طرحه هو أن للقطاع المصرفي دورا أساسيا وحاسما في تأمين النجاح لتدابير الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، فتحسين أداء المصارف يؤدي إلى تحسين تخصيص وتوزيع الموارد المالية، وهذا أمر له آثار إيجابية في النمو الإقتصادي، وعليه تم بلورة العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الإقتصادي من خلال بعدين أساسين: الأول يتعلق بتحرير القطاع المصرفي، أما البعد الآخر الذي يوضح العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الإقتصادي فيتعلق بهيكلية القطاع المالي وسبل تطويره.

- دراسة "إبراهيم بن صالح العمر"، ورقة بحثية مقدمة للقاء السادس عشر لجمعية الإقتصاد السعودية ، بعنوان (الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي السعودي خلال الفترة 1980-2005)، جامعة الملك سعود، السعودية، سنة 2013.

هدفت الدراسة إلى تبيان الأثر التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي السعودي والعلاقة السببية بين النظام المصرفي والنمو الإقتصادي خلال الفترة ما بين 1980-2005، واتجاهات السببية بينهما في ثلاث مستويات أولها لإختبار العلاقة على المستوى النظري باستخدام نماذج النمو الكلية، تتبعه الدراسة التطبيقية لإختبار هذه العلاقة احصائيا، بينما المستوى الثالث لإختبارات السببية ذات الإتجاهين باستخدام النماذج القياسية المطورة حديثا في حال وجود علاقة بينهما، وهو ما سيبيرز الدور الذي لعبه الجهاز المصرفي في نمو الإقتصاد السعودي.

8- تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

فصلين نظريين وفصل تطبيقي، في الفصل الأول تم التطرق إلى ماهية النمو الاقتصادي ونظرياته وكذا محدداته، أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى ماهية النظام المصرفي، مكوناته وخصائصه، وكذا ماهية البنوك ووظائفها، ودورها في الاقتصاد الوطني، وأما في الفصل الأخير وهو الفصل التطبيقي تم فيه دراسة المؤشرات المستخدمة في قياس درجة تطور القطاع المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

9- صعوبات البحث:

لقد واجهت صعوبات ومشاكل في إعداد هذا البحث أردت الإشارة إليها بغية لفت نظر الباحثين من أجل تفاديها مستقبلاً، كما نود لفت اهتمام المسؤولين، ومصادر المعلومات بضرورة تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية لتسهيل مهمة إنجاز بحوثهم العلمية، ومن بين هذه الصعوبات نذكر أهمها:

- قلة المعلومات المتعلقة بالموضوع حتى وإن وجد بعضها فيتسم بالطابع العام ناهيك عن تناقض المعلومات وتعدد مصادرها.
- قلة المراجع وخاصة تلك التي تعالج مثل هذه المواضيع.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول النمو

الإقتصادي ونظرياته

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة، ومن ثمة يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية، ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسين رفاهية أفراد المجتمع، وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي، وقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة. وعلى هذا الأساس نتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وكذا محدداته وطرق قياسه وفي المبحث الثاني نتطرق إلى أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: النمو الإقتصادي تطوره وطرق تقديره

تعاني العديد من دول العالم من فقر مدقع، فكثيرا ما نسمع عن المجاعة في دول جنوب إفريقيا، وعن مشاكل النمو، لذا سنتطرق إلى مفهوم التنمية والنمو الإقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي

من خلال هذا المطلب سنتطرق لمختلف التعاريف التي أعطيت للنمو الإقتصادي، وبعض المفاهيم المتعلقة به كالتقدم الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

الفرع الأول: تميز النمو عن باقي المصطلحات المشابهة له

للنمو الإقتصادي عدة مفاهيم من بينها¹:

- هو توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج(الناتج المحلي الإجمالي الكامن) خلال الزمن، يحدث التوسيع في الناتج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية أو رأس المال، أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي.
- كما يعرف بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.
- و يعرف بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم.
- كما يعرف بأنه التغير الايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة من الزمن.
- ويعرف عموما بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد أو الأمة في محيط اقتصادي معين.

1. مفهوم التخلف الإقتصادي:

إن أول مصطلح أشيع تداوله في الفكر الإقتصادي لوصف الدول المتخلفة، هو اصطلاح الدول المتأخرة (*Back Ward countries*)، والتي عرفت بأنها تلك

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 270.

المجموعة التي تسود فيها المستويات المنخفضة من التقدم الفني والاقتصادي، بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها¹.

2. مفهوم التقدم الإقتصادي:

إن قياس النمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالفترة السابقة، أما التقدم الاقتصادي فهو زيادة بين فترة وأخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان. ويعرف "R-BARRE" التقدم الاقتصادي بأنه: نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان، ويعبر التقدم الاقتصادي عن "مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للنمو"².

3. مفهوم التنمية الإقتصادية:

هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن³.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو والتنمية

هناك اختلافات جوهرية في النمو والتنمية منها:

1. لغة:

النمو: هو نمو الشيء وتطوره.

التنمية: هي العوامل التي تساعد على النمو.

مثلا نمو الإنسان يعتمد على الأكل السليم، وكذا التنمية هي توفير الأكل السليم.

النمو من نمى من تلقاء نفسه، أما التنمية فهي من قام على تنميتها.

¹ - أحمد عارف العساف - محمود حسين الوادي: تخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2011، ص 15.

² - عبد الحكيم سعيح، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي: دراسة اقتصاد - قياسية للنمو - حالة الجزائر (1974 - 1999) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 25.

³ - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية طبع، نشر، توزيع، مصر، 2004، ص20.

2. اصطلاحاً:

إن لمفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مجموعة من الاختلافات نوضحها كما يلي¹:

أ. إن التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من مجرد النمو الاقتصادي.

ب. إن النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء فهو لا ينطوي على أي تغيير هيكلي، في حين أن التنمية الاقتصادية تعني الحصول على المزيد من شيء آخر مختلف لصالح المجتمع. أي أن النمو الاقتصادي يهتم بالكم في حين أن التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف بجانب الكم.

ج. إن النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي، في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها الحر للطبقات الفقيرة داخل المجتمع.

د. إن النمو الاقتصادي يحدث تلقائياً، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة، في حين أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل من جانب الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن حدوث التغيير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة.

هـ. ويرى "بونيه": أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً وواعياً، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

و. أما الدكتور "محمد زكي شافعي" فيرى أن: النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فتحصل عند الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي الريعي، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

¹ - المرجع السابق، ص 30.

وبما أن الأشياء تنمو فلا بد لها أن تتغير وعلى هذا نقول إن التنمية لا تتحقق دون هذه التغيرات الجذرية، ومن هنا كانت عناصر التنمية الاقتصادية كما يلي¹:

- حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.
 - حدوث تغير في هيكل الإنتاج بفرض زيادة الطاقة الإنتاجية.
 - التغير في هيكل التجارة الخارجية.
 - حدوث تغير في نوعية السلع والخدمات بما يتلائم واحتياجات الطبقة الفقيرة.
 - حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، ويعتبر هذا العنصر من أهم عناصر التنمية الاقتصادي.
- تغير الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية، فالتنمية لا تعني تغير في الجانب الاقتصادي فقط ولكن التنمية الاقتصادية تعني التحديث بما ينطوي عليه من التغير في كافة جوانب الحياة.
- ز. أما عند "البرجر" فيقدم تفرقة فيقول: يعني النمو إنتاجاً أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، أما التنمية فتعني تغيرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية.
- ح. النمو الاقتصادي ليس بالضرورة قرين لحدوث التنمية، قد يحدث نمو دون تحقيق الأهداف التنموية، وذلك لأسباب عدة، ومن أبرزها:

- حدوث نمو اقتصادي، دون أن يواكب ذلك تحولات جوهرية في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية، وبذلك لا يحدث الأثر المرجو لصانع التنمية.
- قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية، وما يخلق ذلك من آثار سلبية على العملية التنموية، أو قد

¹ - عبد الحكيم سعيح ، مرجع سابق، ص 25-26.

يحدث نمو في ظل عدم توازن التوزيع الإقليمي للخدمات والإنتاج في داخل البلد الواحد.

- حدوث نمو اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتوزيع واسع للدخل، أو إذا جاء النمو الاقتصادي في سياق المزيد من الاعتماد على الخارج.

الفرع الثالث: خصائص وعناصر النمو الاقتصادي

للمنو خصائص وعناصر متعددة نذكر منها¹:

1. خصائص النمو الاقتصادي: الخصائص الست لـ "كزنتس":

إن النمو المتحقق في الدول المتقدمة يقودنا إلى رؤية الأسباب التي كانت وراء هذا النمو، والتي تعزى إلى عوامل اقتصادية وغير اقتصادية على أساس النمو طويل الأجل لهذه البلدان، ثم يكون النظر في مدى صلاحية أو توافق هذه العوامل مع الدول النامية. فـكزنتس بدأ بتوضيح خصائص النمو الاقتصادي للدول المتقدمة (معظمها) بعد إعطاء تعريف واضح للنمو الاقتصادي، وقد سبق ذكره من خلال الحديث على مفهوم النمو الاقتصادي، وهذا التعريف يتكون من ثلاث مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي:

أ. أن استمرارية الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي، والقدرة على توفير مدى واسع للنضج الاقتصادي.

ب. التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري و ليس كافي.

ج. لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة، لابد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية، فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة قبل المصباح بدون كهرباء.

¹ - عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990-2006)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع التجارة الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2009-2010، ص 29.

وبعد هذا التوضيح لكزنتس أورد الخصائص الست عن النمو الإقتصادي لمعظم الدول المتقدمة وهي:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
- المعدلات المرتفعة للتحوّل الهيكلي في الإقتصاد.
- المعدلات المرتفعة للتحوّل الإيدولوجي والاجتماعي.
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخاصة.
- يقتصر انتشار النمو الإقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

ما يلاحظ في الخصائص السابقة أن الخاصيتين الأولى والثانية تجمع المتغيرات الإقتصادية، في حين الخاصة الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحوّل الهيكلي، أما الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو الإقتصادي. إضافة لهذه الخصائص هناك خصائص أخرى للنمو الإقتصادي تحصل بتوفر الظروف التالية¹:

- زيادة حجم الإنتاج: ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الإقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.
- حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل وللبحث عن عناصر الإنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية وهذا

¹ - عبد الغفار غطاس، مرجع سابق، ص 30.

السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجح من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر والاستمرار في عملية النمو.

- التقدم الاقتصادي: يعرف التقدم الاقتصادي بأنه مجموع التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي صفة من صفات النمو واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

2. عناصر النمو الاقتصادي: تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي (التقني)¹:

أ. العمل: نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشطين في بلد، وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل. هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل، أدى ذلك إلى العمل بقية على حالها، ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في الإنتاجية.

ويعتبر عنصر العمل عاملا مؤثر بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك في ناحيتين الأولى وتتمثل في أثر النمو الديمغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد. والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج.

ب. رأس المال: يعرف رأس المال بأنه: "مجموع السلع والتي توجد في وقت معين، وفي اقتصاد معين" بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

¹ - عبد الحكيم سعيح، مرجع سابق، ص 27.

ج. التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

- إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج.
- إنتاج نفس الكمية من المنتج كميات أقل من عوامل الإنتاج.
- التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملة الإنتاجية.

وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الإقتصادي¹.

الفرع الرابع: تكاليف النمو الإقتصادي

إن النمو الإقتصادي يقتضي الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية، وينتج عن ذلك بعض الأضرار المرتبطة بالموارد الطبيعية. وكذا أضرار تمس ببعض الطبقات الاجتماعية²:

1. الأضرار المرتبطة بالموارد الطبيعية والمحيط: وتتمثل أساسا في الازدحام والتلوث وتشويه المناظر الطبيعية وكذلك استنزاف الثروات الباطنية كالبترول والغاز واستنزاف الغابات ومخلفات ذلك على البيئة.

ويعتبر التلوث البيئي أحد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الإقتصادي، والسبب الرئيسي الذي يدعو إلى المزيد من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، بحكم أنه نتيجة التضارب بين مصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح وتعظيم العوائد بغض النظر عن آثار ذلك، حيث ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الإقتصادي والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق والتقنيات، ثم مرحلة ثانية بعد تحقق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة، يتوجهون نحو العمل على كيفية إزالة الآثار السلبية لنشاطاتها الإقتصادية، وهو أمر غير منطقي بحكم أن آثار النشاط الإقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي وفي المستقبل وتزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية، بحكم تعرض الجو إلى غازات سامة تؤثر على

¹ - عبد الحكيم سعيح: مرجع سابق ص 27.

² - المرجع السابق ص 28.

عملية التنفس، إضافة إلى تلوث المياه بشكل يضر بالأفراد ونشاطاتهم الزراعية أيضا، إذ شهدت معظم الدول نمو كبيرا في نفقات الصحة بشكل فاق معدلات النمو الإقتصادي.

2. التضحية بالاستهلاك: يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الإقتصادي، بحكم أنه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد أساس النمو الإقتصادي، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار، وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الإقتصادية، التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي.

3. التكاليف الإنسانية: إن حدوث النمو الإقتصادي وتوسع النشاط الإقتصادي أدى ببعض الطبقات الاجتماعية إلى عدم مقدرتها على الصمود في وجه المنافسة مثل التجار الصغار والحرفيون والمزارعون الذين يعانون من الفقر نتيجة تهميشهم من جهة، ومن جهة أخرى أن ربحية مشاريعهم نقصت نتيجة الاعتماد على طريقة الإنتاج الموسع، كل هذا يؤدي بنا إلى القول بوجود مراقبة النمو الإقتصادي اللفظ.

4. التضحية بالراحة الآتية: إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الإقتصادي، يعني زيادة استغلال الموارد الإقتصادية للمجتمع، وذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلته عملية الإنتاج.

وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي، والراحة هنا يقصد بها الوقت ماعدا ساعات العمل، إذ أن الأفراد قد يفضلون الإشتغال لعدد من الأيام والراحة في أيام أخرى، أو يفضلون الإشتغال لعدد معين من الساعات في اليوم والراحة في الساعات المتبقية، وبالتالي فإن الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة في الحجم الساعي للعمل وهو بمثابة تضحية بالراحة الآتية للأفراد،

والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه، لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين¹.

المطلب الثاني: محددات النمو الإقتصادي وطرق قياسه

سننتحدث في هذا المطلب عن العوامل المحددة للنمو الإقتصادي، وكذا طرق قياسه.

الفرع الأول: محددات النمو الإقتصادي

1. العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي:

هناك عديد من العوامل المؤثرة أو المحددة للنمو الإقتصادي أي تلك العوامل التي تعمل على إحداث النمو، ومن أهمها²:

أ. رأس المال المادي: وينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى، كالألات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، ويتخذ رأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدولة أو الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة "التكوين الرأسمالي"، وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي *capital accumulation* هي عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى، وهي تكشف عن معنى الاستثمار *Investment*، فالاستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت وبالتالي فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، حيث يعبر عن الزيادة في رأس مال المجتمع، ويتمثل في الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام، أي أن الاستثمار

¹ - عبد الحكيم سعيح، مرجع سابق، ص 29.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 272- ص 274.

يمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأس المال المجتمع. وفي كل الأحوال فالتكوين الرأسمالي أو الاستثمار، هو أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في النمو الاقتصادي فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح. ويتخذ التكوين الرأسمالي معياراً للترقية بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول الغنية والدول الفقيرة¹.

ب. رأس المال البشري: ويعبر رأس المال البشري أو الاستثمار عن أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع.

ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط، بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري، لذا يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، لا بد أن يتوازن ويتواءم مع الزيادة في رأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية¹.

ج. مدى توافر المواد الطبيعية: وهي المواد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، فكلما توافرت هذه الموارد زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، ولذلك يجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي المواد الطبيعية مثل البترول والمعادن والغابات والأسماك وغيرها، فكلما زاد استغلال هذه الموارد الطبيعية زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

د. التخصص وتقسيم العمل وحجم كبير للإنتاج: حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء وتولد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 274.

ه. التقدم الفني والتكنولوجي: حيث يلعب هذا العامل دورا مهما ورئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الإقتصادي.

2. معيقات النمو الإقتصادي:

هناك العديد من المعيقات نذكر منها¹:

أ. ضعف التعليم: لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، باتت من الضرورة الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، وأي كان الأمر فإن معظم الدراسات الجديدة عن أوضاع الدول المختلفة تحت عن زيادة وليس نقص الإنفاقات على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا.

ب. المستوى الصحي المتدني: لا نقاش أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة بالجهد المبدل من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، يبدو أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه، كما أنه ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة، ذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض الوفيات، تجعل النمو الإقتصادي أكثر صعوبة.

ج. سوء استخدام الموارد الطبيعية: يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوفر لديها إمدادات كبيرة من الموارد

¹ - مجيد علي حسين، عفان عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 276.

القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية من التوصل إليها والاستفادة منها في عملية النمو. وأي كان الأمر، فإن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، بل ومن المشاهد عمليا أن إمدادات أي بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال إن لم يكن في كميتها الكلية، غير أن المشاهد عمليا أيضا في بعض الحالات أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي، والأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو.

د. التخلف التكنولوجي: إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات، على مستوى عالي من الكفاءة المهنية والتدريب المهني، وعلى دراية تامة لكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج، حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير والخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية.

غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض دول هذا العالم، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائق للنمو¹.

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي².

¹ - مجيد علي حسين، عفان عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص 277.

² - عبد الحكيم سعيد، مرجع سابق، ص 30.

1. **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي وحساب معدل النمو، وهو ما يصطلح على تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة، ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم. كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا نستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.
2. **الدخل الفردي:** تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلاً، ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار (أي دولار واحد) لبقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية.

الفرع الثالث: أهمية تحليل النمو الإقتصادي¹

نعني بالأهمية ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن، وبالنسبة للأفراد فإن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية، أما بالنسبة للدولة فهي الحامية العامة للأفراد والساخرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهيكلها، وبما أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهماتها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة فإن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 272.

النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناء على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الإقتصادي

عرف النمو الإقتصادي بإعتباره أهم المتغيرات الإقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيراً على الأداء الإقتصادي، اهتماماً كبيراً من طرف الإقتصاديين الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الإقتصادي، من خلال إبراز عوامله ومحدداته، وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الإقتصادي، نتيجة التطور الذي يشهده النمو الإقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الحقبات الزمنية، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى نظريات النمو في الفكر الإقتصادي، ومختلف النماذج الرياضية له.

المطلب الأول: النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي والنظريات المفسرة له

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية (classical theory of Growth)¹

اهتم الإقتصاديون الكلاسيك أمثال "روبرت مالتوس" و"آدم سميث" و"جون ستيوارت مل" و"ريكاردو" وآخرون بالنمو الإقتصادي وكان الاعتقاد السائد لدى هؤلاء أن النمو الإقتصادي لا بد أن يصل إلى مرحلة يتوقف عندها وبالتالي يدخل الإقتصاد مرحلة الركود الإقتصادي.

وفي هذه الحالة، يتوقف أيضاً النمو السكاني، وتقل الاستثمارات وتخفض الأجور إلى حد الكفاف، ولقد بينت أغلب آراء النظرية التقليدية على أفكار "روبرت مالتوس" في نظريته للسكان، وافترض مالتوس أن السكان يزيدون بمعدلات زيادة أكبر من معدلات الزيادة في إنتاج الغذاء، ونتيجة لذلك سوف تزداد المجاعات ويقل عرض الغذاء، وبالتالي يتوقف النمو الإقتصادي نتيجة لزيادة معدل الوفيات بسبب المجاعة وسوء التغذية.

أما في الأجل القصير فلقد افترض الإقتصاديون التقليديون حدوث النمو الإقتصادي، وزيادة معدل تراكم رأس المال وزيادة الأرباح وبالتالي زيادة الأجور الحقيقية فوق حد الكفاف، مما يساعد على زيادة عدد السكان، واعتبر الإقتصاديون التقليديون أن الأرض

¹ أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،

عنصر مهم من عناصر الإنتاج وهي غير قابلة للزيادة، وركزوا على قانون تناقص الغلة. ولهذا فإنه عندما يصل النمو إلى أعلى درجاته، ويبدأ الإنتاج بالانخفاض نظراً لمحدودية الأرض الصالحة لإنتاج الغذاء، وبالتالي انخفاض الأجور والأرباح، ولقد تعرضت نظرية مالتوس التشاؤمية في السكان إلى كثير من النقد والرفض وخاصة فيما يتعلق بدور الأرض كعامل من عوامل الإنتاج، فلقد ذكر الاقتصاديون المحدثون أن الأرض لا تدخل في دالة الإنتاج باعتبارها عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج، وأن التقدم العلمي قد يعمل على تعطيل سريان قانون تناقص الغلة.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية (newclassicaltheory)

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، تغير الموضوع المركزي للاقتصاد في نمو الثروة في الأمد الطويل، إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد، وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من "Jevons" و "Menger" و "Walras"، وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية (Marginaliste School)، وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلاً من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج، كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك¹.

ثم جاء بعد ذلك "Alfred Marshall" والذي جمع كلا من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن والقيمة، كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى لتتحول بعدها إلى ما عرف بالنظرية الكلاسيكية المحدثه.

حيث قدم Marshall أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي، وكذلك استخدام فكرة التوازن في حالتها المنافسة التامة والاحتكارية، وكذلك فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والريع والأرباح والفائدة إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي، وفكرة الوفورات الخارجية، وكان للاكتشافات في الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر أثر كبير على الفكر الاقتصادي والذي ظهرت ملامحه بما يأتي:

- تحقق معدل نمو مرتفع.

¹ - أسامة بن محمد باحنشل، المرجع السابق، ص 287.

- تحقق إمكانات للنمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم.

- ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف.

- استمرار معدلات الأرباح.

- أن الربح لم يمثل حصة متزايدة من الدخل القومي.

- تضائل فرص الركود الاقتصادي.

إن معظم هذه الحقائق مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية، لذلك بدأت تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثه و التي تؤكد على¹:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد "أخذ يتلاشى".

- أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي.

- أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال.

- أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي، والتي تؤثر في معدل

النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر لها أنها خارج مجال علم الاقتصاد.

- التركيز على مشكلات الأجل القصير عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على

الأجل الطويل.

- واستنادا إلى ما سبق فإن نمط التنمية هو الذي يتحقق من خلال توزيع أكثر كفاءة

لموارد معينة.

وتبرز عملية تكوين رأس المال "*capital formation*" في النظرية الكلاسيكية المحدثه

كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي حيث تم

افتراض إمكانية الإحلال *substitution* بين رأس المال والعمل.

وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك

تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

¹ - أسامة بن محمد باحنشل، المرجع السابق، ص 288.

وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، وأن الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (بعلاقة عكسية) وبالإنتاجية الحدية لرأس المال.

ومن العوامل الأخرى المتشجعة لتوسيع الإنتاج هي: السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، وبخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية وهي¹:

1. في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفأة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج مثل: معدل النمو الطبيعي عند "Harrod"، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار، ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال الناتج أو معدل أوطء لإنتاجية رأس المال، وذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.

2. أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجاباً مع معدل الادخار والاستثمار وسلبياً مع معدل نمو السكان.

3. عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

وكننتيجة لذلك فإن الاستثمار يتعادل دائماً مع الادخار عند مستوى العمالة الكاملة، وبهذا الافتراض تجاهل التقليديون المحدثون واحدة من أهم المشاكل التي لاقى اهتماماً لدى كل

¹ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات، وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 66-68.

من كينز و هارود، إن الانتقاد الموجه إلى النظرية التقليدية الحديثة في النمو يثير سؤالاً عما إذا كانت أسعار عوامل الإنتاج مرنة بما فيه الكفاية لتحقيق العمالة الكاملة.

وقد جادل اقتصاديون آخرون بأن فترة التقدير المطلوبة للتعديل تعتبر حساسة جداً لتعيين النموذج التقليدي الحديث وتباروا في القول بأن "ساتوا" رغم إدراكه للنماذج البديلة لنموذج النظرية التقليدية الحديثة، إلا أنه وجد أن وقت التعديل الضروري قصير لدرجة كبيرة، ومن ثم فقد اعتقد هؤلاء بأن النموذج التقليدي الحديث قد يكون أكثر اقتراباً من الواقع حتى الفترة القصيرة نسبياً.

وقد أخذ على النظرية التقليدية الجديدة للنمو أيضاً أنها لا تحتوي على دالة استثمار صريحة، وإنما تتجاهل التوقعات وكلاهما عنصران هامان في نموذج هارود، وبالطبع إذا سادت العمالة الكاملة، فإنه لن تكون هناك ضرورة لدالة الاستثمار طالما أن الادخار عند العمالة الكاملة يحدد الاستثمار.

وأخيراً فإن أعضاء مدرسة كمبردج بصفة عامة يعترضون على تجميع رصيد رأس المال واستخدام دالة الإنتاج الإجمالية، وقد ادعوا أن رصيد رأس المال يتكون من الكثير من البنود المتغيرة الخواص وأن الطرق المعيارية للتجميع عاجزة، وهم يعترضون أيضاً على استخدام دالة الإنتاج الإجمالية بسبب مشاكل التجميع وبسبب الصعوبات في دمج التقدم التكنولوجي فيها¹.

المطلب الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر الحديث

الفرع الأول: النظرية الماركسية

تتلخص نظرية كارل ماركس في النمو في العناصر التالية²:

1. مفهوم فائض القيمة.
2. التطور نحو الرأسمالية الاحتكارية.
3. السير نحو رأسمالية الدولة.

¹ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 68.

² - المرجع السابق، ص 70.

حيث يعرف ماركس فائض القيمة الحقيقية وفائض القيمة الكامن، ويقصد بفائض القيمة الحقيقية زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار، أما فائض القيمة الكامن فهو ذلك الفائض الناتج لما يكون النظام الإقتصادي في أسوأ عطاءه.

ويرى أن التسيير المركزي للاقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها، وذلك يعني الاستعمال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة، والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك إلى تركيز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين، وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية، وهو ما يدعم هذا النظام، كما يرى ماركس أنه بعد هذه المرحلة يجب أن تمتص الدولة هذا الفائض الإقتصادي، حيث تنبأ ماركس أنه بعد المرحلة التنافسية فإن النظام الإقتصادي الرأسمالي يقتضي تدخل الدولة.

والدولة بفضل نفقاتها العامة تساعد على فتح مناصب عمل جديدة، وتساعد الرأسماليين من جهة أخرى بواسطة الإنفاقات العسكرية وما تنتجه من مستعمرات تعتبر فرصة مواتية لاستثمار الفائض المحقق من طرف الرأسماليين، وحتى يحقق الرأسماليين أعلى فائض ممكن فإنهم يستخدمون البطالة كسلاح من أجل رفع الغبن عنهم، وهو ما يؤدي بالمجتمع إلى الدخول في مرحلة جديدة من مراحل التطور، ويقصد كارل ماركس بالتطور الرقي الذي يشمل في طياته التطور والنمو الإقتصادي¹.

وقد أعيب على ماركس إهماله للطلب ودوره في تحديد القيمة، واقتصره فقط على العمل كمحدد للقيمة. كما أن واقع الدول الرأسمالية اليوم ينافي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال سوف تتجه إلى الانخفاض، فنجد أجور العمال تتزايد في الدول المتقدمة وذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها.

بالإضافة إلى تنبأ ماركس بزوال الرأسمالية عن طريق الثورة العالمية وحلول الاشتراكية محلها كان تنبؤاً عكسياً.

¹ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 71.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل وبالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي، والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، أي أن الفجوة ما بين الدخل والاستهلاك يتم ملؤها بالاستثمار. يعتمد الدخل والتشغيل أساساً على مستوى الاستثمار، والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة.

وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي وتعطى بالصيغة التالية¹:

$$\text{التغير في الدخل} = \text{المضاعف} \times \text{الزيادة في الاستثمار}$$

وبالتالي فإنه من أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل والتشغيل لا بد من دفعات أكبر من الاستثمارات.

ولقد حصر كينز الشروط الضرورية للنمو الإقتصادي في:

- القدرة على التحكم في السكان.

- التصميم على تجنب الحروب الأهلية.

- الإصرار على التقدم العلمي.

- معدل التراكم.

ومنه يتضح أن كينز لم يقدم نموذجاً منتظماً للتنمية الإقتصادية وترك مهمة ذلك لمن أطلق عليهم اللاحقون من أمثال "هارود-دومار"، "جون روبنسون"، وغيرهم كما لم تتعرض النظرية الكينزية لتحليل مشاكل الدول النامية بل انصب اهتمامها على الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

¹ - عبد الحكيم سعيح، مرجع سابق، ص 33 - ص 37.

المطلب الثالث: النماذج الرياضية للنمو الإقتصادي

تعددت النماذج الرياضية لتفسير النمو الإقتصادي نتيجة تعدد الآراء حول أهمية كل عنصر من عناصر الإنتاج في عملية النمو، وسنتناول في هذا المطلب هذه النماذج بالتفصيل.

الفرع الأول: نموذج "هارود - دومار"¹

لقد أعطى "هارود - دومار" أهمية كبيرة للاستثمار ودوره في حركية النمو، وحسب "هارود" و "دومار" فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة، وبالتالي قاما بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل. وسنتطرق الآن إلى كل من نموذج هارود على حدة ونموذج دومار على حدة ثم نأتي إلى النموذج المسمى بنموذج هارود. دومار نتيجة تقارب التحليل.

1- نموذج هارود: تعرض نموذج هارود إلى صعوبات تحقيق توازن ديناميكي على

المدى الطويل وينطلق نموذج هارود من التمييز بين معدلات ثلاث للنمو.

1-1 معدل النمو الفعلي: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$g = \frac{\Delta y}{y} \dots \dots \dots (1)$$

y: الدخل الوطني

Δy : التغير في الدخل

ويفترض ثبات المعامل المتوسط لرأس المال $V = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y} \dots \dots \dots (2)$.

K: رأس المال

ويعرف الإدخال الإجمالي كدالة في الدخل $S = sy \dots \dots \dots (3)$

حيث:

S: الادخار الاجمالي.

s: الميل المتوسط للادخار.

وان الاستثمار المحقق يساوي دوما الاستثمار المحقق (I=S)

I: الاستثمار المحقق.

¹ - عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية ط2، الجزائر، 1989، ص181.

هذا يعني: $I = \Delta k$

$$(4) \dots \dots \dots I = \Delta k = V \Delta y = sy = S$$

$$(5) \dots \dots \dots V \Delta y = sy \quad \text{أي أن:}$$

$$(6) \dots \dots \dots \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{v}$$

هذا يعني أن معدل النمو الفعلي يساوي النسبة ما بين الميل المتوسط للادخار ومعامل رأس المال.

1-2 معدل النمو المضمون (الضروري) gw: من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة

الاستثمار المرغوب فيه وليكن (I^*) ، حيث أن (I^*) مرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة

الإنتاج $(y \Delta)$ هذا يعني:

$$(7) \dots \dots I^* = f(\Delta y)$$

ومن أجل تغير طفيف في f يمكن اعتبار f دالة خطية من الشكل¹:

$$(8) \dots \dots \dots I^* = B \Delta y$$

وحتى يتحقق رضا المقاولون يجب أن يتساوى الاستثمار الذي يرغبون فيه مع الادخار

$$I^* = S^*$$

لدينا: $S = S^*$

$$I^* = B \Delta y = S y = S^* \Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = gw = \frac{s}{B}$$

وهي الشرط الضروري لإرضاء رغبة المقاولين.

1-3 معدل النمو الطبيعي: ويعرفه هارود على أنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد

ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي

أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشطين وشرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل هو

$$g = gw = r$$

حتى يتحقق نمو المتوازن الكامل يجب أن يحقق النمو الفعلي رغبة المقاولين $(g = gw)$

وليس هناك بطالة $(g = n)$

¹ - عمر صخري، المرجع السابق، ص 182.

4-1 حركية الفرق بين g و gw واللاتوازن على المدى القصير:

عند المقارنة بين (g) و (gw) تكون بصدد حالتين:

أ- $g^* > gw$: النمو الفعلي أكبر من النمو الضروري لتحقيق المشاريع الاستثمارية للمقاولين، هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب والذي يؤدي بدوره إلى حالة تضخم تراكمي.

ب- $g^* < gw$: النمو الفعلي أقل من النمو المرجو من طرف المقاولين هذا ما يؤدي بالمقاولين إلى خفض الاستثمارات، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الموزعة وإلى انخفاض معدل النمو وبالتالي اتساع الهوة بين g و gw . وفي كلتا الحالتين تتسع الهوة بين g و gw مع مرور الوقت.

5-1 حركية الفرق بين gw و n واللاتوازن على المدى الطويل:

لما يكون:

$n < gw$: نقول أن هناك كساد متتالي والنمو المتوازن غير متحقق.

$n > gw$: النمو الطبيعي أكبر من النمو الضروري، بينما g قد يكون أكبر أو أقل من gw ويضمن هارود في هذه الحالة أن الحالة المحتملة هي $n > g > gw$: ويقترح لا توازن على المدى القصير

(بحيث يرتفع المعدل الفعلي للاقتصاد دون أن يتجاوز معدل النمو الطبيعي)، والحالة العادية هي حدوث نمو طويل مع نسبة من البطالة $(g < n)$.

2- نماذج دومار: يعتبر دومار (كما يعتبر كينز) أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة، وتقول النظرية الكينزية بأنه في الفترة القصيرة فإن التشغيل الكامل يتحقق لما يكون الاستثمار كافي لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عن مستوى الاستثمار الأولي، ولكن هذا الشرط للتوازن على المدى القصير لا يضمن توازن النمو، لأن للاستثمارات أثرين¹:

$$\text{أثر الدخل والأثر الكينزي يعطي أهمية للمضاعف } \frac{I}{S} \times \Delta I$$

¹ - عمر صخري، المرجع السابق، ص 183.

هذا يعني أن أثر الدخل دالة عكسية للمعدل الحدي للادخار s ودالة مباشرة لتغير

$$s = \frac{\Delta Y}{\Delta K}$$

الاستثمارات لرأس المال الجديد ولتكن s وبالتالي فإن حاصل ضرب (s) في الاستثمار المحقق (I) هو (IS) يقيس زيادة سعة الإنتاج أو أثر السعة.

شرط التوازن في السوق هو لما يعطي الدخل الجديد الناتج عن زيادة الاستثمار للموارد الإضافية المنتجة نتيجة زيادة السعة وهذا يعني تساوي أثر السعة مع أثر الدخل:

$$\frac{\Delta I}{s} = IS = \frac{\Delta I}{I} = sS$$

وهذا الشرط يمكن كتابته كما يلي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{v} \quad \text{مع} \quad v = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{1}{s}$$

v : المعامل الحدي لرأس المال و حتى تحقق التوازن لا بد أن تكون:

$$sS = \frac{s}{v} \dots \dots \dots (10)$$

ويمكن أن يحدث لاتوازن كما يلي:

أ- لا توازن تضخمي: ويحدث إذا كان أثر الدخل أكبر من أثر السعة أي

$$\frac{\Delta I}{I} > sS$$

ب- عدم توازن انكماشى: وهو عندما يكون أثر السعة أكبر من أثر الدخل وهي الحالة الأكثر احتمالاً لوقوع ϵ .

3- نموذج هارود- دومار (مقارنة بين النموذجين):

نتيجة تقارب التحليل الديناميكي "هارود" و "دومار" تسمى هارود- دومار ويعرض كما يلي: تعطي دالة الإنتاج التالية¹:

$$yt = \ln in \cdot \left(\frac{kt}{v}, \frac{Lt}{u} \right) \dots \dots \dots (11)$$

حيث:

L: العمل

K: رأس المال

¹ - عمر صخري، المرجع السابق، ص 184.

u: وحدة العمل

V: وحدة رأس المال ودالة الادخار.

وتوازن سوق السلع $S_t = sy_t$

ولدينا: $I = \frac{dK_t}{dt}$

نفرض أن مخزون رأس المال مستخدم بأكمله أي:

$$(12) \dots\dots\dots \frac{dy_t}{dt} = \frac{1}{v} \cdot \frac{dK_t}{dt} = \frac{1}{v} I_t$$

وزيادة الطلب:

$$y_t = \frac{1}{S} I_t \Rightarrow \frac{dy_t}{dt} = \frac{1}{S} \cdot \frac{dI_t}{dt}$$

معدل النمو الضروري (العرض = الطلب)

$$\frac{1}{v} \cdot I_t = \frac{1}{S} \cdot \frac{dI}{dt} \Rightarrow \frac{1}{I_t} \cdot \frac{dI_t}{dt} = \frac{s}{v}$$

$$(13) \dots\dots\dots gw = \frac{1}{y_t} \cdot \frac{dy_t}{dt} = \frac{s}{v}$$

نمو عرض العمل:

$$N_t = N_0 e^{nt} \Rightarrow n = \frac{1}{N} \cdot \frac{dN_t}{dt}$$

حيث :

N_t : عرض العمل في الفترة t.

N_0 : عرض العمل في الفترة (t=0).

n: يعرضه هارود على أنه معدل النمو الطبيعي، ويتمثل شرط هارود -دومار في:

وجوب تساوي معدل نمو الإنتاج وعرض العمل حتى يتحقق التشغيل الكامل¹.

$$(14) \dots\dots\dots \frac{1}{y} \cdot \frac{dy_t}{dt} = \frac{1}{N_t} \cdot \frac{dN_t}{dt} = n$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق العمل والإنتاج يجب أن يكون:

$$(15) \dots\dots\dots n = \frac{s}{v}$$

¹ - عمر صخري، المرجع السابق، ص184.

n: معدل النمو الطبيعي

s: الميل المتوسط للادخار

v: معامل رأس المال

4- **خلاصة نموذج هارود-دومار**: ينطلق نموذج هارود-دومار من فرضيات معينة بغية

الوصول إلى تفسير لا توازن النمو أو أن حالة النمو اللامتوازن هي أكثر الحالات احتمالا للوقوع، حيث يرى كل من هارود-دومار أن هناك سببين لعدم استقرار النمو هما:

أ. **عدم تعادل معدل النمو الفعلي والطبيعي**: أن احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جدا، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أو حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال، ومن أجل تساوي معدل النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال.

ب. **عدم استقرار معدل التوازن**: يقول هارود أنه حتى لو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي (أي نمو متوازن) فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائما غير مستقرة.

كما يرى هارود أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات تستثمر حسب ظروف السوق، هذا يعني أن الاستثمار يكون متناسب مع قوة العمل في الاقتصاد ويرى "هارود" و "دومار" أن يحدث اللاتوازن بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو الطبيعي، بحث يرتفع معدل النمو الفعلي للاقتصاد، ويؤدي ذلك إلى حدوث نمو على المدى الطويل مع نسبة معينة من البطالة.

الفرع الثاني: نموذج سولو¹ يدرس نموذج سولو حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل بين رأس المال والعمل وذلك وفق الفرضيات التالية:

1- فرضيات سولو: فرض سولو الفرضيات التالية:

الإنتاج دالة لعنصر العمل ورأس المال $Y=f(k.L)$

¹ - العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي، مذكر مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2012/2013، ص 55-56.

الإنتاجية الحدية $f' > 0$ موجبة

تتناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر $f'' < 0$

أن العمل ينمو بنسبة ثابتة (n) .

$$I = \frac{dk}{dt} = sy$$

2- عرض النموذج: يوجد منتج وحيد ينتجه مجمل الاقتصاد بمستوى إنتاج (y_t) كما

أن جزء من هذا المنتج يستهلك وجزء يدخل ويستثمر وحجم المدخرات هو sy_t .

ومخزن رأس المال (k_t) كما أن الاستثمار الصافي ما هو إلا معدل نمو مخزون رأس

$$\text{المال أي } (k^*) \text{ أو } \frac{dk}{dt}.$$

لدينا :

$$(1) \dots \dots \dots k^* = sy$$

المنتج ينتج بعنصري إنتاج هما العمل ورأس المال هي $(2) \dots \dots \dots Y=f(k.L)$

بتعويض (2) في (1) نجد: $(3) \dots \dots \dots k^* = s f(k.L)$ حيث L : مستوى

التشغيل الكامل .

كما أن نمو القوة العاملة متغيرة خارجية وتزيد بمعدل نسبي ثابت (n) ومع انعدام أثر

$$(4) \dots \dots \dots L_t = L_0 e^{nt}$$

L_t : عرض العمل، على افتراض أن التشغيل الكامل يساوي عرض العمل

$$(5) \dots \dots \dots k^* = s f(k.L_0 e^{nt})$$

وإنتاجية الحدية للعمل تحدد مع الأجر $\frac{df(k,L)}{dL}$

W : معدل الأجر، في كل فترة زمنية عرض العمل المتوفر يعطى بالمعادلة (4) ومخزون

رأس المال أيضا معطى لأن المردود الحقيقي للعوامل يزيد بنسبة تضمن التشغيل الكامل

للعمل ورأس المال. ويمكن استعمال دالة الإنتاج من العلاقة (2) لإيجاد حجم الإنتاج.

3- النمط الممكن للنمو حسب سولو¹: حتى نستعمل التحليل ندخل متغيرة جديدة ولتكن:

$$k = rL = rL_0 e^{nt} \text{ أي } r = \frac{k}{L}$$

¹ - العمري الحاج، المرجع السابق، ص 57.

تفاضل هذه المعادلة بالنسبة للزمن فنجد
نعوض (k^*) بما يساويه من المعادلة (5)

وبما أن غلة الحجم ثابتة يمكن قسمة عوامل (k) على (L) بشرط ضرب (f) بنفس القيمة (L) فتصبح لدينا:

$$(r^* + nr)L_0e^{nt} = sL_0e^{nt}f\left(\frac{K}{L_0e^{nt}}, 1\right)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على الحد المشترك تصبح:

$$(r^* + nr) = sf\left(\frac{k}{L_0e^{nt}}, 1\right)$$

ومنه: $r^* = sf(r, 1) - nr$

وبما أن $r = \frac{k}{L}$ فإن معدل التغير النسبي ل r هو الفرق بين معدلي التغير النسبيين لكل من العمل ورأس المال أي:

$$r^* = \frac{k^*}{k} - \frac{L^*}{L}$$

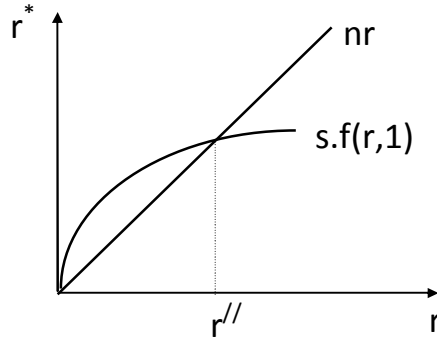
وبما أن $k^* = sf(k, L)n = \frac{r^*}{L}$ فإن:

المعادلة (6) والمعادلة (6) هي المعادلة الأساسية لنموذج سولو وممثلة بيانيا في الشكل (1-2) ولاحظ أنه يمكن الحصول على التوازن لما¹:

لرأس المال والعمل مقداراه (1) فإذا كان $r \neq r''$ وكان $r > r''$ هذا يعني أن $nr > sf(r, 1)$ و $r^* < 0$ وبالتالي فإن (r) يتناقص نحو (r'') .
أما إذا كان $r < r''$ فإن $nr < sf(r, 1)$ و $r^* > 0$ وبالتالي r يتناقص نحو (r'') .

¹ - العمري الحاج، المرجع السابق، ص58.

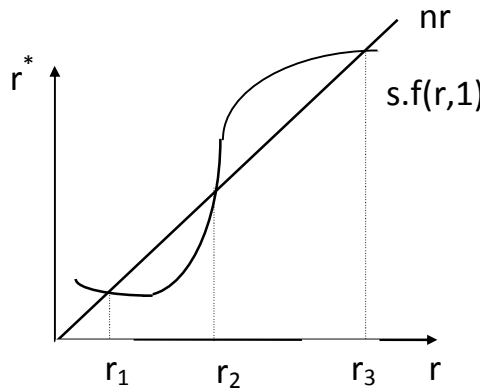
الشكل رقم 1-1: نمط النمو الممكن عند سولو



المصدر: عبد الحكيم سعيح ، مرجع سابق، ص 57.

بينما في الشكل (1-1) لدينا ثلاث نقاط للتقاطع بين nr و $Sf(r, 1)$ حيث أن r_1 و r_3 مستقرة و r_2 غير مستقرة، ونتيجة r_1 و r_3 دوما نحو r_2 ، كما أنه يجب الإشارة إلى أن هناك إمكانية عدم وجود نقطة توازن تماما وذلك راجع الى شكل دالة الانتاج.

الشكل رقم 2-1: النمو الحرج عند سولو



المصدر: عبد الحكيم سعيح، المرجع السابق، ص 57.

4- خلاصة نموذج سولو: كما سبقت الإشارة فإن سولو يدرس حالة النمو المتوازن

معتمدا في ذلك على قابلية الإحلال بين عنصري العمل (L) ورأس المال (k) وثبات

$$\text{النسبة} = \frac{k}{L}r$$

لدينا لما: $r = r''$ وهذا يعني أن:

$$r^* = Sf(r, 1) - nr_0 \Rightarrow Sf(r, 1) = nr$$

ويظهر ذلك بيانيا عند التقاطع الشكل رقم (1-2) وبما أن r التوليفية الفنية بين العمل ورأس المال فإن سولو يرى أنه حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد فإنه لا بد من ثبات هذه النسبة (بين العمل ورأس المال) ويعود ذلك إلى اتجاه (S) دوماً إلى المعدل الذي يسمح بتحقيق المساواة ($r = r''$) أي اتجاه النمو نحو النمو المتوازن أين تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان.

5- الانتقادات الموجهة لنموذج سولو:

أ- إهمال أثر التقدم التكنولوجي.

ب- استحالة كون الاقتصاد ينتج منتج واحد.

ت- إهمال دور رأس المال في النمو والتركيز على النسبة $\left(\frac{k}{L}\right)$

الفرع الثالث: نموذج "ميد" ¹ قدم الدكتور "جوهان ميد" نموذجاً في كتابه النظرية النيوكلاسيكية للنمو الإقتصادي كمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الإقتصادي الكلاسيكي، ويرى أن إنتاج مختلف السلع يعتمد على أربعة عناصر وهي المخزون الصافي لرأس المال (k) والقدرة المتاحة من قوة العمل (L)، والقدرة المتاحة من الأرض والموارد الأخرى (N) والزمن (T) المؤثر على الفن التكنولوجي.

1- عرض النموذج: بالرجوع إلى دالة الإنتاج $y = f(k.L.N.T)$

وباستخدام الأسلوب الرياضي نجد: $\Delta y = V.\Delta K + W.\Delta L + \Delta y'$

وذلك نتيجة افتراض أن N ثابت.

Δ : تشير إلى تغيرات الطفيفة.

V: الناتج الحدي لرأس المال.

W: الناتج الحدي لقوة العمل.

y' : مستوى الإنتاج عند تغير المستوى التكنولوجي.

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{V.K}{y} + \frac{W.L}{y} + \frac{\Delta y'}{y}$$

وبقسمة طرفي المعادلة (1) على y نجد:

¹ - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

ولما نضرب ونقسم على نفس القيمة لا يتغير شيء.

$$(2) \dots \frac{\Delta y}{y} = \frac{V.K}{y} \cdot \frac{\Delta k}{k} + \frac{W.L}{y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta y'}{y}$$

حيث:

$$\frac{\Delta y}{y} : \text{معدل النمو النسبي للناتج } (y)$$

$$\frac{\Delta L}{L} : \text{معدل النمو النسبي لقوة العمل } (L)$$

$$\frac{\Delta k}{k} : \text{معدل النمو النسبي لرأس المال } (k)$$

$$\frac{\Delta y'}{y} : \text{معدل النمو النسبي في تقدم التكنولوجيا خلال سنة } r.$$

ومنه تصبح المعادلة (2) من الشكل:

$$(3) \dots y = \frac{V.K}{y} \cdot k + \frac{W.L}{y} \cdot L + r$$

وبوضع:

$$\mu = \frac{v.k}{y} \quad \text{الناتج الحدي النسبي لرأس المال.}$$

$$\phi = \frac{w.L}{y} \quad \text{الناتج الحدي النسبي للعمل.}$$

ومنه تصبح العلاقة الأساسية لميد:

$$(4) \dots y = \mu \cdot k + \phi \cdot L + r$$

وفق المعادلة (4) فإن الناتج هو مجموع معدل النمو مخزون رأس المال مضروب

بإنتاجية مع معدل السكان مضروب بالناتج الحدي للعمل ومعدل النمو التكنولوجي¹.

وحتى نكون أكثر دقة في التعبير عن النمو لا بد أن نستبعد أثر نمو السكان حتى نقيس

نمو دخل الأفراد وتصبح المعادلة (4) من الشكل: (5) $Y - L = \mu \cdot K - \dots$

$$(1 - \phi)L + r$$

$$\text{ولدينا: } K = \frac{\Delta K}{K} = \frac{\delta y}{K}$$

$$(5) \dots \mu = \frac{v.K}{Y} \Rightarrow \mu K = \frac{\delta Y}{K} \cdot \frac{v.K}{Y} = V \cdot \delta \quad \text{و}$$

وتصبح المعادلة (5) من الشكل:

$$(6) \dots Y - L = V \cdot \delta - (1 - \phi)L + r$$

وفي الفترة القصيرة نفترض ثبات عدد السكان

¹ - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 40.

$$(7) \dots\dots\dots Y = V.S + r$$

كما نفترض في الفترة القصيرة أيضا ثبات المستوى التكنولوجي ومنه (7) تصبح

$$(7) \dots\dots\dots Y = V.S$$

2- معدل النمو الحرج عند ميد: انطلاقا من أنه اعتبر أن معدل نمو الدخل الفردي يعتمد

فقط على معدل نمو مخزون رأس المال في الفترة القصيرة وليكن (a) ، ويسميه

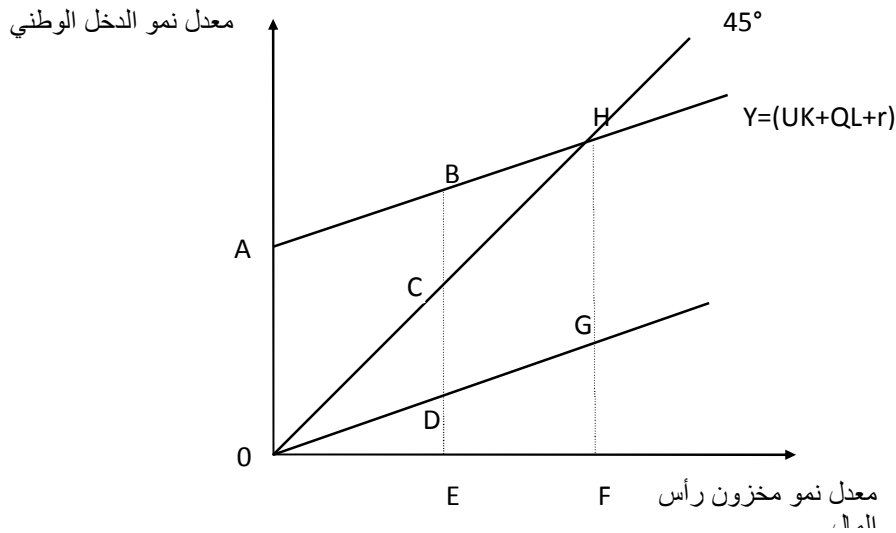
بالمعدل الحرج الذي يحقق التوازن حسب العلاقة (4)¹:

$$a = \mu a + \varphi.K + r \Rightarrow a = \frac{\mu.L + r}{1 - \mu}$$

إذا كان $K > a$ هذا يعني أن معدل نمو رأس المال أسرع من معدل نمو الدخل ويؤدي إلى انخفاض معدل k نحو a.

إذا كان $K < a$ هذا يعني أن معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو مخزون رأس المال. عند النقطة (E) فإن معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو رأس المال وذلك ما يدفع بمعدل نمو رأس المال بالتزايد حتى يصل إلى القيمة (F)، والتي تحقق تساوي معدل نمو الدخل مع معدل نمو مخزون رأس المال.

الشكل رقم 1-3: نموذج النمو المتوازن لدى ميد



المصدر: عبد الحكيم سعيح، مرجع سابق، ص 58.

¹ - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 40.

3- خلاصة نموذج ميد:

يعتبر "ميد" أن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية بينما يعتبر ثبات القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى.

كما يرى "ميد" أن¹:

- نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة.

- التغيرات في عناصر الإنتاج (كمياتها) هي أساس عملية النمو ويبدأ النمو حسب ميد عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لأنه يعتبر أن الفنون الإنتاجية تبقى ثابتة في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة، وبالتالي فإن النمو يتحقق في هذه الحالة بنمو مخزون رأس المال، وتكون بداية النمو انطلاقاً من النقطة (H) بالشكل رقم (1-3) حيث أن الانتقال من منحنى الدخل الأسفل إلى منحنى الدخل (الناتج) الأعلى في البيان كان بواسطة المستوى التكنولوجي واليد العاملة، بينما شكل المنحنى راجع إلى معامل رأس المال، ويكون النمو متوازناً عند تقاطع منحنى الناتج الأعلى وخط (45°)، أي المستوى الذي يتساوى فيه نمو رأس المال ونمو الدخل الوطني.

الفرع الرابع: نموذج "كالدور"²

1- عرض النموذج: يهتم كالدور في تحليله بالتفريق بين سلوك مجموعتين من الأعوان الاقتصاديين، العمال الذين يحصلون على أجور (W) والرأسماليون، المقاولون الذين

¹ - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، المرجع السابق، ص 40.

² - المرجع السابق، ص 41.

يحصلون على الأرباح (P) حيث الميل للاادخار لكلا المجموعتين هو على التوالي (Sp و Sw).

حيث الميل للاادخار لكلا المجموعتين هو على التوالي (Sp و Sw).

حيث: $(0 \leq Sw \leq Sp < 1)$

مع $y = p + w$

Y: الدخل

$$S = Sw + (Sp - Sw)P/Y$$

$$S = \frac{S}{y} \text{ ودالة الادخار}$$

التوازن الديناميكي حسب كالدور مرتبط بتلبية رغبة الربح والربح مرتبط بمعدل النمو الذي يرتبط ليس بالادخار والاستثمار وإنما بدالة التغير التكنولوجي. بما أن نسبة الربح

من الدخل الوطني (p/y) محصورة بين (0 و 1) أي: $p/y \in [0,1]$

هذا يعني من جهة

$$\frac{P}{y} > 0 \Rightarrow n > \frac{Sw}{v}$$

ومن جهة أخرى

$$\frac{P}{y} < 1 \Rightarrow n < \frac{Sp}{v}$$

لقد كان شرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل حسب هارود-دومار هو $n = \frac{s}{v}$ ، بينما يدقق "كالدور" في الفرق بين Sw و Sp حتى يحدد مجال الحصول على نمو متوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

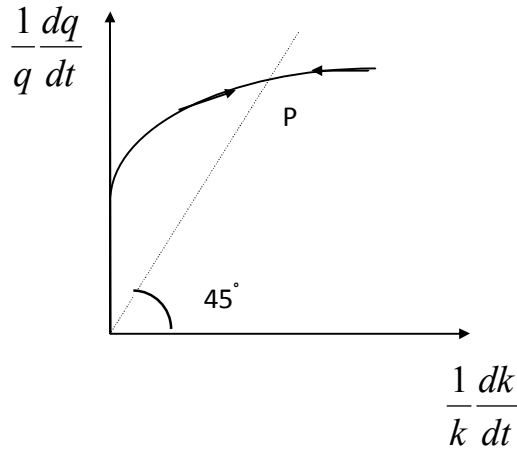
رفض كالدور استعمال دالة الإنتاج العادية، ويرى وجوب أن تحل محلها دالة التقدم التكنولوجي التي تعتمد على تراكم رأس المال، حيث يرى أن النمو الحاصل في الإنتاج دالة في معدل تزايد رأس المال أي¹:

$$\frac{1}{\varphi} \cdot \frac{dq}{dt} = h \left(\frac{1}{k} \cdot \frac{dk}{dt} \right)$$

¹ - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 41.

حيث Q : مستوى الإنتاج.

الشكل رقم 1-4: نموذج كالدور



المصدر: محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، المرجع السابق، ص 40.

المستثمرون (p) على يسار النقطة الممثلة (p) أين $\frac{1}{k} \frac{dk}{dt} = \frac{1}{q} \frac{dq}{dt}$ يتجه الاقتصاد إلى النقطة الممثلة يدفعون باستثمار مداخلهم بنسبة تزيد على مصاريف رأس المال بينما العكس على يمين النقطة p.

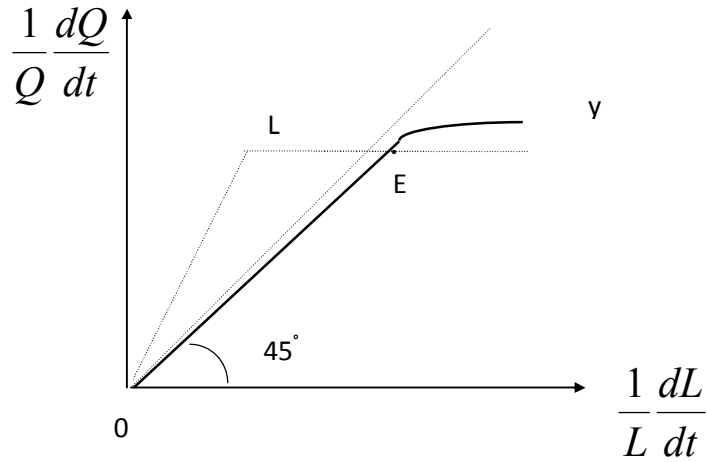
يمثل مستوى الاستقرار بحيث يضمن تساوي معدل نمو الإنتاج ورأس المال p.

2- نموذج "كالدور" في حالة زيادة عدد السكان¹:

حاول "كالدور" دراسته العلاقة بين نمو السكان ونمو الدخل وفق نظرية مالتوس، في المدى الطويل سينمو حتى حده الأقصى (L) وفق هذا فإن حالة التقدم التكنولوجي لم تتأثر بالتغير في السكان، والشكل التالي يبين العلاقة بين السكان والدخل في نموذج كالدور:

¹ - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 42.

الشكل رقم 1-5: العلاقة بين السكان والدخل في نموذج كالدور



المصدر: محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، المرجع السابق، ص 41

حيث ينمو عدد السكان حتى يصل إلى القيمة (L) وهي أقصى قدر لنمو السكان ثم يبقى عند هذا المستوى رغم زيادة الدخل. وعند النقطة (E) تتساوى زيادة السكان مع زيادة الدخل، وبالتالي يمكن القول أن نمو السكان يمكن أن يؤدي إلى النمو المتوازن في الدخل على المدى الطويل.

خلاصة:

لا يوجد اختلاف في أن النمو الإقتصادي مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الإقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثمة فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة ومن خلال ما سبق فإن النمو الإقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الإقتصادي.

الفصل الثاني:

القطاع المصرفي في

الجزائر

تمهيد:

يحتل القطاع المصرفي مكانة كبيرة في مختلف المنظومات الإقتصادية كما يعد الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، وتزداد أهميته من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومن التحولات العميقة التي شهدتها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية، وذلك من خلال وظائفه الهامة والأساسية واستعماله لتقنيات أكثر فعالية، ومن هنا نجد أن الجزائر وبعد الاستقلال عملت على إقامة جهاز مصرفي، خاصة بعد عملية التأميم وإنشاء بنوك وطنية كوسيلة تأثير لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية العامة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول تناولنا ماهية القطاع المصرفي في الجزائر، مفهومه، مكوناته وخصائصه، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية البنوك، أنواعها، ووظائفها، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى مضمون الإصلاحات من خلال قانون النقد والقرض 90-10.

المبحث الأول: ماهية القطاع المصرفي في الجزائر

احتل القطاع المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، وتزايدت أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات، وعليه فقد أخذ مفهوم القطاع المصرفي عدة تعريفات، وذلك حسب ظروف نشأته وتطوره، وانعكاس ذلك على هيكله، مما جعله يتسم بخصائص معينة. وسنتناول فيما يلي: مفهوم القطاع المصرفي، هيكله وخصائصه.

المطلب الأول: مفهوم القطاع المصرفي وأشكاله

يعتبر القطاع المصرفي جزءا من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل و تمنح الائتمان.

الفرع الأول: تعريف القطاع المصرفي

أي نظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد، وهذه العناصر تمثل مدخلات النظام، يتم المزج بينها على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات قصد تحقيق نتائج مرغوبة (أهداف) تسمى مخرجات النظام، وبالنسبة للنظام المصرفي فهو يدل على مجموعة المؤسسات المصرفية، على رأسها البنك المركزي، يحكم سيرها و العلاقات فيما بينها مجموعة من القوانين والتنظيمات، التي تتعلق بكل مؤسسة على حدة، وهو متضمن القوانين التأسيسية والتنظيمات الداخلية للبنوك، ومنها ما هو مشترك، بحيث تلتزم به كل مؤسسات النظام، ويتعلق الأمر بالقانون المنظم للعمل المصرفي، ومختلف التنظيمات والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي من حين لآخر، وكذا قواعد العرف المصرفي، وعليه فإن النظام المصرفي يشمل كل من المؤسسات، أنظمة ووسائل الدفع، التشريعات والأعراف.

كما يقصد بالقطاع المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما، وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله، و حجم المصارف التي يتكون منها، وعدد توزيع فروع المصارف في البلاد، ملكية المصارف، و حركة دمجها أو توحيدها¹.

¹ - شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط 5، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص 37.

كما كشف الفحص المتعمق للنظم المصرفية اختلاف هياكلها وفقا للنظام الاقتصادي لكل دولة، ودرجة التحرر من القواعد التي تلتزم بها بيئة النظام، ومدى التدخل الحكومي في البيئة المصرفية، وكذا مدى حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك.

الفرع الثاني: أشكال المصارف

هناك أشكال متعددة لمكونات الهيكل المصرفي منها¹:

1. **المصرف ذو المكتب الواحد:** وهو مستقل بإدارته، ولا يسيطر على ملكية رأسماله ولا يسيره مصرف آخر، ولا يسيطر هو على ملكية المصارف.
2. **المصرف ذو الفروع المتعددة:** و يؤدي خدماته في أكثر من محل أو مكتب واحد، وتتألف كل هذه الفروع كيانا قانونيا واحدا يشرف عليها المكتب الرئيسي.
3. **مجموعة المصارف:** وتتألف من مجموعة من المصارف المملوكة من قبل شركة قابضة، وقد تكون ذات مكتب واحد أو ذات فروع متعددة.
4. **سلسلة المصارف:** وهي تشبه مجموعة المصارف فيما عدا ما يتعلق بالملكية، إذ أنها هنا تكون بيد شخص طبيعي واحد، أو عدة أشخاص طبيعيين.

المطلب الثاني : مكونات القطاع المصرفي

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في اقتصاد أي دولة، لأنه يعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه فإن الجهاز المصرفي يتكون من مجموعة من المؤسسات الائتمانية أساسها البنك المركزي وقوامها البنوك التجارية، كما تتألف من عدة أنواع من المؤسسات التي تختص في تقديم نوع معين عن الائتمان، أو التكفل بحاجات ميدان معين من ميادين النشاط الاقتصادي، كما يتكون النظام المصرفي من جانب آخر هو جانب العلاقات التي تمثل التفاعل ما بين عناصر هذا النظام.

1. المؤسسات:

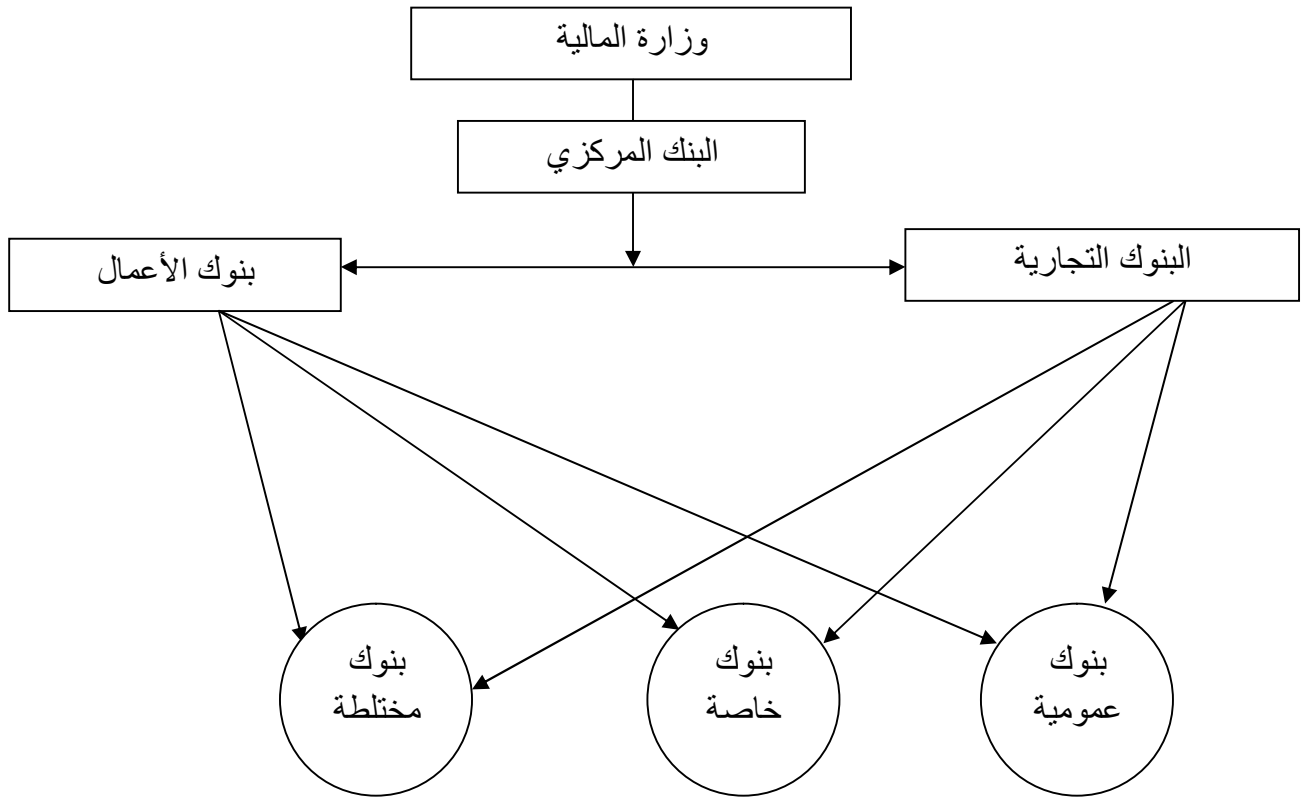
يشمل الهيكل المصرفي في مفهومه الواسع كل الوسطاء الماليين، حيث يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة لمختلف فروع النشاط، وقد جرت العادة على قصر الهيكل

¹ - شاكور القزويني، مرجع سابق، ص 37.

المصرفي على البنوك بأنواعها المختلفة فقط،¹ كما تشكل مؤسسات النظام المصرفي من البنك المركزي والمؤسسات المصرفية الأخرى بمختلف أشكالها، وكل من هذه المؤسسات لها وظيفة معروفة، وهي عموما وظائف نمطية، أي لا تختلف باختلاف الزمان و المكان، ومن الناحية الإدارية تقع هذه المؤسسات تحت وصاية وزارة المالية، رغم أن ذلك كثيرا ما يثير جدل الاستقلالية والتبعية بالنسبة للبنك المركزي، والجهاز المصرفي في أي دولة يتكون من البنك المركزي الذي يأتي على رأس هذا الجهاز ويشرف على مجموعة من البنوك وهي بنوك تجارية و بنوك غير تجارية و بنوك أخرى.²

والشكل رقم (1-2) يوضح أهم المؤسسات في النظام المصرفي .

الشكل رقم 1-2: أهم مؤسسات النظام المصرفي



المصدر: شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط 5، (الجزائر: ديوان المطبوعات

الجامعية، 2011)، ص 38.

¹ - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص5.

² - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 119.

2. العلاقات:

يتضمن النظام المصرفي، نظام العلاقات المصرفية والتي أمكنت البنوك العمل معا، بما يساعد البنوك المحلية الصغيرة خدمة مجتمعاتها بدرجة أكبر بكثير من قدراتها المصرفية الفردية، كما يشمل النظام المصرفي الطرق المختلفة لتنظيم البنوك لنفسها، كالبنوك ذات الوحدات المنفردة والبنوك ذات الفروع أو أعضاء التنظيمات المصرفية، ونجد أن تطور هذه الأشكال التنظيمية والعلاقات القانونية تم على سنوات طويلة استجابة للحاجات المتغيرة في الاقتصاد، واستجابة للاتجاهات العامة المتمثلة في الآراء السياسية، وترتبط المؤسسات المكونة للنظام المصرفي بشبكة من العلاقات، منها ما يندرج ضمن العلاقات الوظيفية، كالعلاقة ما بين البنوك التجارية فيما بينها، ومثالها السوق ما بين البنوك، وأيضا علاقة الإشراف والرقابة ما بين البنك المركزي والبنوك التجارية أو بنوك الأعمال، أو العلاقة ما بين البنك والفروع التابعة له، وهذه العلاقات تخضع لتنظيم محدد ومضبوط، منها ما هو منبثق عن القوانين والتنظيمات المعمول بها داخل الدولة، أو التي التزمت بها الدولة اتجاه دول أخرى أو اتجاه المجتمع الدولي، ومنها ما يندرج ضمن ما يعرف بالعرف المصرفي، وكل خروج عن هذا الإطار يعد مخالفة لقواعد النظام، يتحمل مرتكبه المسؤولية عن ذلك أمام القضاء¹.

3. الوسائل و الأدوات:

بدأت المصارف في كل أنحاء العالم تقوم بدورها الطبيعي كوسيط بين كل من طرفي المبادلة، وفي سبيل أداء هذا الدور، قامت بخلق عدة وسائل وصور تلبى كل منها حاجة معينة تظهر أثناء ممارسة عمليات المبادلة، ولم تتوقف عمليات خلق هذه الوسائل في كل يوم يطلعنا عالم البنوك بوليد جديد يضاف إلى ما اصطلح عليه وسائل الدفع المستخدمة منها: أوراق البنكنوت الأجنبي، وأمر الدفع الخارجية، الشيكات المصرفية، الشيكات السياحية، خطابات الاعتماد الشخصي، الكروت الممغنطة وآلات البنك الشخصي...² كما أن كل عملية تتم ضمن النظام المصرفي تستند إلى مرجع مستندي، أي إلى أوراق أو مستندات، أبرزها الشيكات، والأوراق التجارية (السفتجة، السند الإذني، وأمر

¹ محمد سعيد سلطان سويلم، إدارة البنوك، دار هاني للطباعة، مصر، ب ت، ص 40.

² عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 125-126.

التحويل..) وقد تتمثل في الإرسالات التي تتم بين مختلف أعضاء النظام، كالبنك وزبائنه، البنك والبنوك الأخرى، البنك المركزي والبنوك التجارية، وعلى كل فإن أي مستند يجب أن يتميز بالوضوح التام، كما أن القوانين تضع مجموعة من البيانات التي تشمل عليها بعض المستندات.

المطلب الثالث : خصائص النظام المصرفي الجزائري وهيكله الجديد

يمكن تلخيص خصائص النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية¹:

1. أنه جهاز مملوك للدولة ملكية عامة.
2. يهتم بتنفيذ ما تمليه الدولة عليه وفقا لسياستها التنموية.
3. أنه جهاز قائم على تركيز عدد محدود من البنوك تتولى العمليات المصرفية.
4. قائم على التخصص ويقصد الائتمان القصير والمتوسط، والائتمان الطويل للتجارة الخارجية.
5. جهاز واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني.
6. جهاز متقدم بالقياس مع أمثاله في البلدان النامية وحديثة الاستقلال.
7. تعاضد دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي، فهي تعتبر السبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي، كما تتكفل بتوزيع القرض وبذلك همش دور النظام البنكي وأصبح يتميز بالسلبية المفرطة على مستوى الادخار وتوزيع القرض ورسم السياسات الإقراضية.
8. توزيع القرض من طرف البنك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة، وهذا ما ولد بعض التراخي في دراسة ومتابعة ومراقبة عملية القرض، ونتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك، وهو التوازن المالي الداخلي للبلاد.
9. خضوع الاستفادة من القرض إلى عملية التوظيف المسبق الوحيد، فالبنوك لا يمكنها منح القروض وفق الفرصة المتاحة، وإنما يمكنها منح القروض فقط للمؤسسات التي

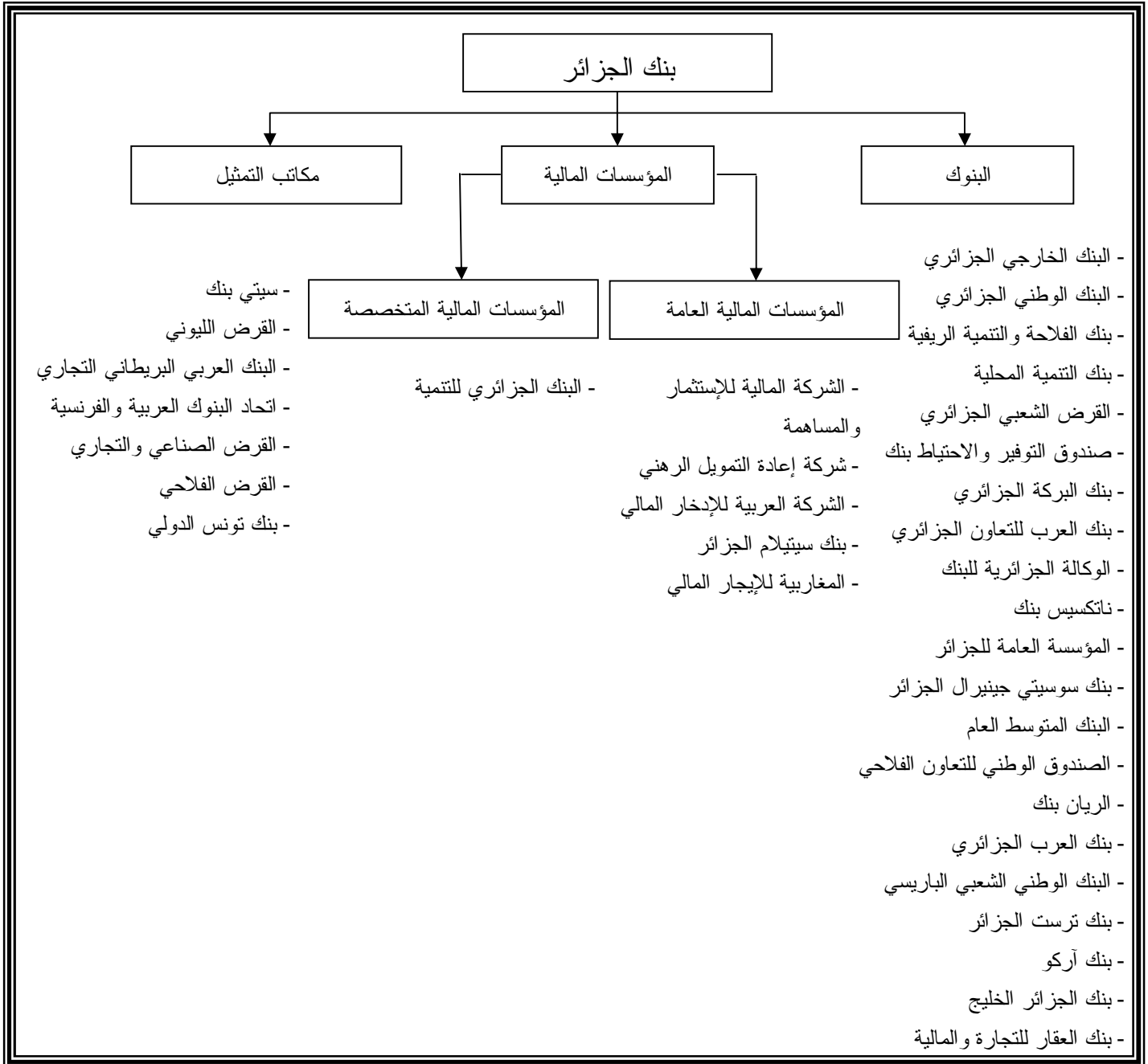
¹ - عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 185.

وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك، حتى ولو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب للمعايير والمقاييس الكلاسيكية المعمول بها في الأنظمة البنكية.

10. النظام البنكي هو ذو مستوى واحد.

وفي الشكل رقم (2-2) نبين هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الجديد سنة 2010:

الشكل رقم 2-2: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في 2010



SOURCE : Banque d'Algérie, Banques et établissements financière

,[www.bank-of-Algeria.dz/banque .htm](http://www.bank-of-Algeria.dz/banque.htm). consulté le 12/2010.

المبحث الثاني: ماهية البنوك

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة وأنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام، وكذا بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر، حيث تم تخصيص هذا المبحث لمفهوم البنوك ونشأتها، أنواعها وخصائصها.

المطلب الأول: تعريف البنوك

يقصد بالبنك على أنه¹: منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم وسندات) محددة.

ويعرف كذلك على أنه: مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات، أي أنها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين². من وجهة النظر الكلاسيكية يعرف البنك بأنه: مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما³.

وكذلك يعرف البنك استنادا إلى وظيفته بأنه: "منشأة تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها"، وقد عرفه القانون المصرفي في الأردن أنه "الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون"، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون المصرف أنه: "منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمى (*BANK CHARTER*)، سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المصرفية (الاتحادية أو الفدرالية) أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها".

¹ - محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا للطباعة و النشر، مصر، 2006، ص 7.

² - مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، ب ت، ص 13.

³ - محمد، الصيرفي، مرجع سابق، ص 7.

المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك

نشأت البنوك والمصارف التجارية منذ قرون طويلة، حيث أن تاريخ أول نشاط مصرفي في العالم يرجع إلى عام 1700 قبل الميلاد في بابلون، غير أن معالم الاقتصاد الحديث والنشاط المصرفي الملازم له لم تظهر إلا قرب العصر الحديث، وعلى تدرج دام عدة قرون من أبرز معالمه، إنشاء أول بنك في مدينة البندقية عام "1157"، ثم بنك برشلونة بإسبانيا عام "1401"، ثم بنك ريفالتو بالبندقية عام "1587"، وبنك أمستردام عام "1609"، وبنك هامبورج عام "1619"، وبنك إنجلترا عام "1694"، وبنك فرنسا عام "1800".

كما كان أول ظهور للشيك في إنجلترا عام "1659"، وظهور أوراق البنكنوت لأول مرة في أوروبا عام "1661" وكان ذلك في السويد¹.

ونشأة البنوك التجارية كان كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ وقد تتبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي الإقراض².

ولقد برز العمل المصرفي وتطور تبعا لاستعمال النقود كوسيلة للمبادلات وعليه فنشأة البنوك قد مرت بعدة مراحل يمكن إيجازها في ما يلي:

¹- محي الدين إسماعيل علم الدين، موسوعة أعمال البنوك، ط2، دار حراء، القاهرة، 1993، ص21- ص22.

²- زياد رمضان، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 11.

1. المرحلة الأولى: مرحلة التاجر

إن توسع التجار وزيادة رأس مالهم بالإضافة إلى السمعة الطيبة جعل الأفراد يتقنون فيهم وذلك بإيداع أموالهم لديهم مقابل عمولة وتطورت أعماله إلى القيام بعملية الإقراض مقابل فوائد من خلال إصدار الحوالات التي استندت لبعض الهياكل حاليا.

2. المرحلة الثانية: مرحلة الصانع

دوره كان تقريبا من دور المصارف حاليا، حيث كان الأفراد يودعون سبائكهم لديه لفترات متفق عليها وهذا لأنه يمتلك الحماية الكافية ولديه أمتن الخزائن المحكمة الإقفال، إلى أن تطور هذا النشاط وأصبح بنوك تتعامل مع الأفراد.

3. المرحلة الثالثة: مرحلة ظهور المصارف

إن ازدياد نشاط الصاغة أدى إلى زيادة كبيرة في الثروات، حيث بدأ النشاط يتطور، وشكل بداية إنشاء المصارف من قبل هؤلاء الصاغة، الذين اقتصر نشاطهم على قبول الودائع والإقراض مقابل فائدة وكان أساس التعامل الذهب والفضة.

4. المرحلة الرابعة: مرحلة إصدار الأوراق المالية والنظام المصرفي الحديث

تعدد نشاط المصارف واتسع إلى أن أصبح على شكله الحالي، وتطور البنوك كان نتيجة للتطور الحاصل في جميع الميادين لأن العمل المصرفي اتخذ شكلا جديدا ومختلفا بظهور النقود، وتوسع رقعة الأنشطة المصرفية في مجالات عديدة وأصبحت كشركات قابضة تقدم الخدمات المحاسبية، المشورة المالية وتمويل المشروعات¹.

فالبنوك منذ نشأتها عرفت تطورات كبيرة وواسعة في العديد من المجالات حيث أن البنوك لم تعد مجرد خزائن تودع فيها أموال الغير إذا ما فاضت من حاجتهم وتسحب منها إذا ما رغبوا في ذلك "البنوك تقترض لكي تقرض".

المطلب الثالث : أنواع البنوك وخصائصها

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية، وتبعاً لذلك تختلف كل من النظم المصرفية ومميزاتها من دولة لأخرى.

¹ - سماح ميهوب، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/2005، ص 6.

الفرع الأول: أنواع البنوك

تتوزعت البنوك وذلك لتعدد المعايير المصنفة على أساسها وذلك كما يلي:¹

أولاً: من حيث طبيعة النشاط

تنقسم البنوك هنا إلى:

1. البنوك المركزية: البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي ترأس النظام النقدي، وكذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة.

كما يقوم بتقديم التسيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض.

2. البنوك التجارية: يعرف البنك التجاري على أنه مؤسسة تعمل في السوق النقدية وتتلقى الودائع القابلة للسحب لدى الإطلاع أو بعد أجل. كما يقصد به تلك المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان، الإقراض والاقتراض.

3. البنوك الصناعية: تخصص هذه البنوك في تمويل الأنشطة الصناعية في المجتمع، حيث تقوم بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية أو بضمان أرض المصنع، والمباني المقامة عليه، أو الآلات والمعدات الرأسمالية فيه، كذلك تقوم هذه البنوك بتمويل العمليات الجارية في مجال النشاط الصناعي مثل شراء الخامات الصناعية، أو السلع الوسيطة أو التامة الصنع منها.

4. البنوك الزراعية: تختص هذه البنوك بالتمويل الزراعي لغرض التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة للحصول على أكبر إنتاج من المحاصيل الزراعية، ويتفق النشاط الإقراضي للبنوك الزراعية مع طبيعة النشاط الزراعي بمعنى أنها تقوم بتقديم قروض موسمية قصيرة الأجل لتمويل شراء البذور الزراعية والأسمدة والكيماويات الخاصة بالتربة، وكذا تقديم قروض متوسطة الأجل لتمويل شراء الآلات والمعدات الزراعية، كما تقوم بتقديم قروض طويلة الأجل لتمويل شراء بعض الأراضي واستصلاحها.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 11.

5. **البنوك العقارية:** البنك العقاري وهو الخاص بإقراض أصحاب الأراضي الذين يريدون إنشاء عمارة عليها، أو من له عقار ويريد إتمامه، فهؤلاء يعطيهم البنك العقاري قروضا طويلة الأجل بفائدة مشروطة في عقد القرض تسدد مع أصل القرض.
6. **بنوك وصناديق التوفير:** هي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم، وتقوم بمنح قروض صغيرة الحجم (السلف) أيضا لجمهور المتعاملين معها.
7. **البنوك التعاونية:** وهي البنوك التي تقدم قروضا إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية، الاستهلاكية والحرفية وغيرها.

ثانيا: من حيث علاقتها بالدولة¹

1. بنوك القطاع العام: وتعود ملكية هذه البنوك كلية للدولة.
2. بنوك القطاع الخاص: وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين أو الاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات خاصة، أو شركات أموال.
3. بنوك مختلطة: ويشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاع العام والخاص.

ثالثا: من حيث جنسيتها

1. البنوك الوطنية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها.
2. البنوك الأجنبية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك.
3. البنوك الإقليمية: وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعنية مثل صندوق النقد العربي.
4. البنوك والصناديق الدولية: وهي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي².

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 12.

² - المرجع السابق، ص 13.

الفرع الثاني: خصائص البنوك

تختلف خصائص البنوك باختلاف أنواعها و يمكن إيرادها بالشكل التالي:

أولاً: خصائص البنوك المركزية

البنك المركزي هو تلك المنظمة التي تهيمن على النظام المصرفي كله، وتتولى إصدار البنكنوت، وتضمن من خلال استخدام وسائلها المتعددة سلامة أسس البنين المصرفي في الدولة، كما يوكل إليها الإشراف على السياسة النقدية في هذه الدولة، بما يترتب على ذلك من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة. وتتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص والسمات الفريدة، والتي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية والمصرفية ومن هذه الخصائص ما يلي¹:

1. تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي أن البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.

2. لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي بل أنها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية شاملة اتجاه جميع القطاعات ونشاطات المجتمع لهذه البنوك علاقة وثيقة بالمصارف التجارية والمتخصصة، إذ تمتلك السلطة والأساليب المختلفة والتي تمكنها من التأثير في أنشطة وفعاليات هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة .

ولذلك فإن وجود البنك المركزي ضمن إطار الهيكل المالي والنقدي للدولة ضروريا وذلك للأسباب الآتية:

- هو أداة لتحقيق التعاون الدولي في السياسة النقدية للدولة.

- لتحقيق سياسة نقدية رشيدة، وهذا يتطلب وجود سلطة نقدية مركزية.

ومن الخصائص كذلك²:

3. مبدأ الوحدة: في العادة يوجد لكل دولة بنك مركزي واحد.

4. مؤسسة غير ربحية: فالبنك المركزي لا يسعى من وراء نشاطه إلى تحقيق ربح تجاري، وإنما يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والتي تتحدد على شكل

¹ - أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 14.

² - المرجع السابق، ص 15.

- أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها مثل النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، المحافظة على أسعار صرف العملة.
5. إصدار النقود: يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة والمحتكرة بموجب القانون لإصدار النقود الأساسية في المجتمع وإتلافها والاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية منها.
6. ارتباطه بالحكومة: في الغالب، الحكومات هي التي تنشأ البنوك المركزية، وتمولها، و تشكل إدارتها، وتضع لها القوانين والأنظمة الخاصة بها، وعادة تمثل هذه البنوك حكومتها في المؤتمرات والمؤسسات الدولية التي تتعلق بشؤون النقود.
7. رأس الجهاز المصرفي: حيث يعتبر البنك المركزي هو الموجه والمشرف على الجهاز المصرفي القائم في الاقتصاد، ويقوم على تنظيم شؤون مختلف أنواع البنوك، من خلال ترخيصها والإشراف على عملها وتدقيق حساباتها، ويقوم بتصفية الديون القائمة بين البنوك التجارية، و يحدد الحدود العليا و الدنيا لأسعار الفائدة.

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

للبنوك التجارية مجموعة من الخصائص نوردتها فيما يلي¹:

1. البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، إذ تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها.
2. مبدأ التدرج: حيث تتواجد البنوك التجارية في الدرجة الثانية من الترتيب الرأسي للجهاز المصرفي وهذا بعد البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة.
3. تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) تشكل نقودا لم تكن موجودة أصلا وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك، وتتعدد المصادر بالنسبة لهذه النقود باختلاف البنك التجاري

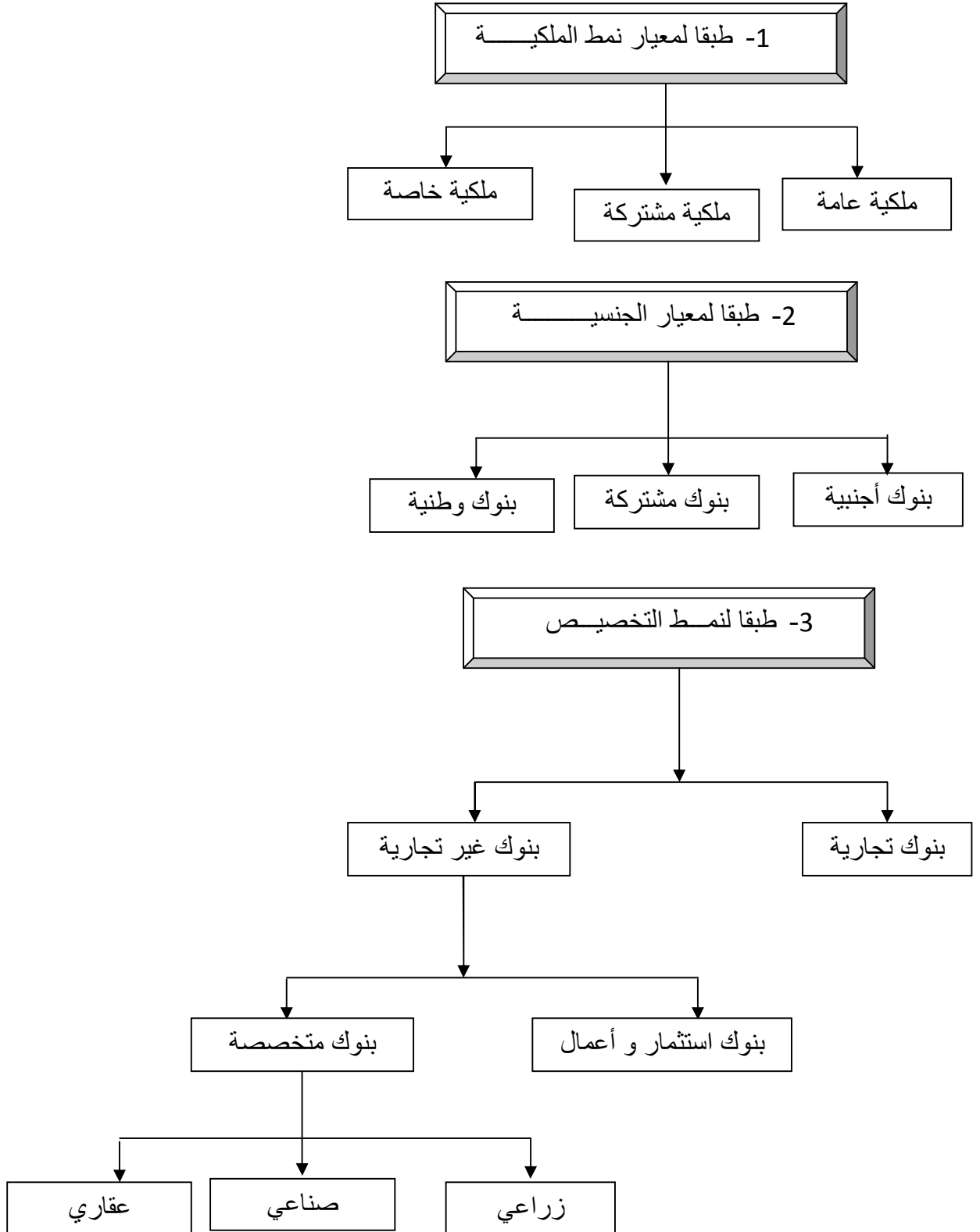
¹ - أحمد محمد غنيم، المرجع السابق، ص16.

كما تتباين أشكالها، أما النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فهي ذات مصدر وحيد وشكل محدد لجميع وحداتها، كما أنها متماثلة في قيمتها "المطلقة" بغض النظر عن الزمان والمكان.

4. تعد البنوك التجارية مشروعات رأسمالية هدفها الأول هو تحقيق الربح، وهي تسعى للتوسع وانتهاز الفرص المتاحة أمامها لزيادة توظيفها بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي من تحقيق للتوازن ودعم للاستقرار المالي والاقتصادي¹. ويوضح الشكل رقم (2-3) أهم تقسيمات البنوك وفق عدة أنماط:

¹- أحمد محمد غنيم، المرجع السابق، ص 17.

الشكل رقم 2-3: أنواع البنوك



المصدر: أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 14.

المبحث الثالث : الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض

يعتبر إصلاح النظام المصرفي من أهم مشاريع الإصلاح الجاري مباشرتها في الجزائر ضمن مجموعة الإصلاحات الاقتصادية الأخرى، وتستمد عملية الإصلاح المصرفي أهميتها كون القطاع يشكل أحد أهم العوامل التي تحدد مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وشركائها الإقتصاديين، فالعمل المصرفي لم يعد محصورا في نطاق ضيق التطبيق بين مجموعة من المتعاملين، بل أصبح قطاعا يؤثر في سلوكات الأفراد والمؤسسات والمنظمات على اختلافها، وهو يسعى لتوفير الظروف الملائمة التي تسمح للإقتصاد بالتطور والنمو و تحقيق الإستقرار الضروري لإحداث التنمية الاقتصادية.

وقد أولت السلطات الجزائرية اهتماما بتطوير وإصلاح وتحرير قطاعها المصرفي انطلاقا من الدور المهم الذي يلعبه في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام، فقد أثبتت التجارب العملية أن نجاح الإصلاحات الكلية والهيكلية وقدرة الاقتصاد على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح القطاع المالي والمصرفي نظرا لمساهمته الكبيرة في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

ويندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر، والذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية وسياق التحرير الاقتصادي والمصرفي، وذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته الجزائر مع مطلع التسعينات، ويمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر، وانطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في أي اقتصاد، وخاصة فيما يتعلق بضبط نشاط البنوك وضبط قواعد المنافسة في السوق المصرفية، كان من الضروري القيام بالإصلاحات المصرفية وإبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي، وقد دلت تجارب الاقتصاديات الانتقالية أن التحرير المصرفي يعد من الركائز الأساسية في ضمان نجاح عملية التحول الاقتصادي، وأن نجاح الإصلاحات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاح الإصلاحات المصرفية وسياسة التحرير المصرفي¹.

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،

المطلب الأول: الإصلاح المصرفي ورغبة التجديد

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح المصرفي ودوافعه¹

1. مفهوم الإصلاح المصرفي: يقصد بالإصلاح المصرفي تلك العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها، بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية، وبالتالي يجب إجراء عملية تقييم لمجمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها وإعطائها الوصف الحقيقي.

2. دوافع الإصلاح المصرفي: إن المبررات التي أدت إلى الإصلاح المصرفي في الجزائر متعددة ومتنوعة ونعرض منها:

أ- دوافع نقدية: لقد أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي بما يسمح للبنوك من أداء دورها بفعالية، وبما يسمح للسلطات النقدية من إدارة السياسة النقدية بصرامة وأكثر استقلالية.

ب- دوافع اقتصادية: تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية، وتلعب دورا هاما في تمويل التنمية ونظرا لحساسية هذا الدور فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في النظام المصرفي والمالي بما سيسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيصها نحو المشاريع والأنشطة الاقتصادية بفعالية، ومن المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي وتحسن دوره في مجال الوساطة المالية كلما انعكس ذلك إيجابيا على الوضع الإقتصادي بشكل عام.

ج- دوافع تقنية: ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتحديث وعصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية.

¹ - الإصلاح المصرفي في الوطن العربي، ضروراته ومعوقاته، تقرير إتحاد المصارف العربية، 1993.

إن عملية الإصلاح المصرفي عملية دائمة ومستمرة تهدف إلى مواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد الداخلي والخارجي، وعموماً يمكن أن يأخذ الإصلاح المصرفي صور ثلاث:

- فإما أن تكون رائدة لم يسبقها أحد في السلوك الذي انتهجته وفي العناصر التي تضمنتها.
- إما أن تكون معاصرة أو متزامنة مع إصلاحات أخرى مكتملة ومرافقة لها.
- أو تكون إصلاحات مقلدة بمعنى أنها تحذو نهج إصلاحي سابق تم إتباعه في تجارب إصلاح تم تبنيها من طرف دول أخرى.

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض 10-90

1. أهداف قانون النقد و القرض 10-90:

هدف قانون النقد والقرض 10-90 الصادر في 14 أبريل 1990 إلى تحقيق ما يلي¹:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 04، 58، 59 من القانون).
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.
- تشجيع الإستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوطة بالبنوك والهيئات المالية.
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الإقتصاديين، خصوصاً بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

¹- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، 2004، ص 187.

2. مبادئ قانون النقد والقرض 90-10:

لقد أتى قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، وانعكاس لتوجهات النظام الإقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر، ومن أهم مبادئه ما يلي¹:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والمالية:

فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والمالية، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتركمة عليها.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد.

ج- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الإئتمان:

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الإقتصاد (منح القروض) ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الإئتمان للإقتصاد، مرتكزا في ذلك على أسس و مفاهيم الجدوى الإقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل.

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 188.

- د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كان من مبادئ قانون 90-10 إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي للاقتصاد بعدما كانت مهمشة ومغيبية خلال ثلاث عقود من الزمن، ونتيجة لذلك أعيد للبنك الجزائري وظائفه ومهامه التقليدية ومنها:
- إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
 - تحديد قيمة وشكل حجم ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
 - شروط كيفية مراقبة صنع وإتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
 - منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية.
 - الترخيص بفتح واعتماد مكاتب ووكالات تمثل البنوك الأجنبية.
- يضمن البنك الجزائري السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخلها بالأدوات المباشرة وغير المباشرة (معدل الخصم ، سياسة السوق المفتوحة).

الفرع الثالث: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10

باعتبار أن القانون هدف للإعتماد على الإدخار والسوق المالي في التمويل عوض المديونية والتضخم كما كان عليه الشأن في السابق، فقد تم إنشاء الهيئات والوسائل والميكانيزمات الضرورية لضمان حسن سير التنظيم النقدي و البنكي:

1. مجلس النقد و القرض:

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والصلاحيات الواسعة التي منحت له، ويؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين، وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، ويتشكل مجلس النقد والقرض من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ كأعضاء.
- ثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الحكومة، كما يمكن لمجلس النقد والقرض أن يشكل من بين أعضائه لجانا استشارية، ويحق له استشارة أية هيئة أو أي شخص إذا رأى ذلك ضروريا.

وكلف مجلس النقد والقرض بالتسيير الإداري لبنك الجزائر، يبت في شراء الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها، يرخص بإجراء المصالحات والمعاملات، ويحدد شروط توظيف الأموال الخاصة العائدة لبنك الجزائر، ويحدد الشروط والشكل الذي يضع له البنك المركزي حساباته و يوقفها...الخ¹، وبصفته سلطة نقدية يمارسها ضمن إطار هذا القانون، فهو مخول بإصدار قوانين متعلقة: بإصدار النقود، الخصم، قبول السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات لقاء معادن ثمينة، و عملات أجنبية، فتح أو إغلاق غرف المقاصة بين البنوك...الخ، وتبلغ مشاريع الأنظمة المعدة للإصدار عملا بأحكام المادة 44 إلى الوزير المكلف بالمالية خلال يومين من موافقة المجلس، ويحق للوزير أن يطلب تعديلها ويبلغ إلى المحافظ كذلك خلال ثلاثة أيام².

2. بنك الجزائر والهيئات المسيرة له:

بموجب قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر، وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي³ تعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، ويسير بنك الجزائر من طرف المحافظ ومجلس النقد والقرض، ويعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من الإصلاحات الواردة في قانون النقد والقرض، حيث أصبح يؤدي هذا الأخير وظيفتين أساسيتين وظيفة مجلس إدارة البنك ووظيفة السلطة النقدية بقيامه بتنظيم إصدار النقود، كما يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك مع البنوك والمؤسسات المالية (إعادة التمويل وشروطها)⁴.

حسب المادة 55 من قانون 90-10 تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة، توزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.

¹ - المادة 43 من قانون النقد و القرض 90-10 لـ 14/04/1990.

² - المادة 46 من قانون النقد و القرض 90-10 لـ 14/04/1990.

³ - المادة 11 من قانون النقد و القرض 90-10 لـ 14/04/1990.

⁴ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص 201.

3. هيئات الرقابة¹:

إن التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري، والذي بموجبه فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية، والذي يعتمد على قواعد السوق، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة لضمان الانسجام وانضباط السوق المصرفي، ويحافظ على استقرار النظام المصرفي، وتتكون هيئات الرقابة من:

أ- لجنة الرقابة المصرفية:

وتعرف أيضا باسم اللجنة المصرفية، حيث نصت المادة 143 من قانون النقد والقرض على إنشاء هذه اللجنة وحددت أعضائها وصلاحياتها، فهي مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية.

وتتكون اللجنة من محافظ البنك المركزي رئيسا، وقاضيان من المحكمة العليا وخبيرين يقترحهما وزير المالية، وتقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية، كما يمكنها كذلك عن طريق الزيارات الميدانية إلى مقرات البنوك و المؤسسات المالية.

ب- مركزية المخاطر *Centrale des risques*:

في إطار الوضع الجديد المتمم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل المصرفي، ونظرا لحرية المنافسة بين البنوك تتزايد المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي وبخاصة المخاطر المرتبطة بالقروض، ويحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام البنكي على التقليل من هذه المخاطر. وفي هذا الإطار، أسس قانون النقد و القرض في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات، سميت مركز المخاطر: "ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية".

وتتضمن اللائحة 01-92 المؤرخة في 22 مارس 1992 والصادرة عن بنك الجزائر، تنظيم مركز المخاطر وطرق عمله.

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 214.

ج- مركزية عوارض الدفع:

رغم أن هناك مركزية للمخاطر على مستوى بنك الجزائر تعطي مسبقا معلومات خاصة ببعض أنواع القروض والزيائن، إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض. ففي المحيط الاقتصادي والمالي الجديد، الذي يتميز بالتغير وعدم الاستقرار، تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنشطتها في منح القروض إلى الزيائن. وأثناء ذلك من المحتمل أن تحدث بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض.

ولذلك، فقد قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها.

وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع، في هذا المجال، تتلخص في عنصرين¹:

- الأول، وهو تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع، وما قد ينجم عنها وتسييرها. وتتضمن هذه البطاقة بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.

- الثاني، وهو نشر قائمة عوارض الدفع، وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى معينة.

ه- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

أتى جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك. وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 215.

وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين. ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر شيكات للزبون.

المطلب الثاني: أنواع الأوامر المعدلة والمتممة لقانون النقد والقرض

الفرع الأول: الإصلاحات التي ميزت المرحلة 1991 - 1997

أهم ما ميز هذه المرحلة هو مرور الاقتصاد الوطني، من الاقتصاد المخطط إداريا إلى نظام اقتصاد السوق، يعني ذلك أنه يتعامل بميكانيزمات اقتصاد حر والمنافسة في جميع الميادين وخاصة الميدان البنكي، وكما أعيد تعريف هيكل النظام المالي والمصرفي وفقا لقانون النقد والقرض، ومما جعل القانون البنكي الجزائري في سياق التشريع البنكي المعمول به وأهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي¹:

1. إنشاء هيكل جديدة للمراقبة البنكية.
2. السماح بإنشاء البنوك الخاصة والأجنبية.
3. تعديل مهمة البنوك التجارية.
4. استقلالية البنك المركزي في توجيه النظام المركزي والتحكم الجيد في السياسة النقدية.
5. إنشاء السوق النقدي حيث تم تنظيمه وإعطاء الحق لجميع المؤسسات المالية والبنكية وغير البنكية للتعامل فيه.
6. ضرورة إنشاء السوق المالي.

ويعمل الجهاز المصرفي والمالي في السنوات الأخيرة على إعادة جميع هيكلها ومهامها وأساليب تدخلها وما يفرضه اقتصاد السوق، فهذه البنوك وبحكم تنظيمها الذي جعل منها في الاقتصاد المخطط وسيطا ماليا للإنفاق الحكومي، وذلك بعيدا عن المنافسة، كما أنها ملزمة بإدخال تغييرات جوهرية على تنظيمها الداخلي وإنشاء مصالح جديدة والإعتماد على اقتصاد السوق، وفي سنة 1997 كان الجهاز المصرفي في الجزائر يتكون من خمس بنوك تجارية عمومية وبنك إسلامي واحد وثلاث مؤسسات إقراض وتوفير متخصصة.

¹ - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005، ص 480.

الفرع الثاني: تعديلات 2001-2003-2004

1. أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01/01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين¹:
أ- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

ب- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

والمادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض، تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية .

ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

ومما يلاحظ هو أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض، وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

¹ - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع السابق، ص 481.

المادة 13 من الأمر رقم 01/01 :

تلغي هذه المادة أحكام المادة 22 من القانون 10/90 والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات. يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة.

تتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية. لا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية. إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغييرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر 01/01.

2. قانون النقد والقرض لسنة 2003، 2004

شكلت فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري أهم وأكبر الأزمات التي عرفتھا المنظومة المصرفية في الجزائر، فنظرا لهذه الهزات التي أصابت البنوك الخاصة لجأت الدولة إلى القيام في صيف 2003 بإصدار الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطار قانون رقم 90-10 سارية المفعول وألغيت جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

وهذه الإصلاحات الصادرة في قانون 11-03 جاءت نظرا للغموض في العلاقة بين الهيئات المالية والقطاع المصرفي، خاصة بين بنك الجزائر ولجنة النقد والقرض حيث أن هذه الهيئات لم تلعب دورها في رقابة وضبط العمليات المصرفية وتنظيم السوق المالي، ووفقا لهذا القانون يمكن لمجلس النقد والقرض نزع الاعتماد من البنوك الخاصة، وتفاديا لوقوع مشاكل من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و 2004، والتي لم تترك حرية كبيرة للبنوك في التصرف، والعمل دون الرجوع إلى بنك الجزائر وتتمثل هذه القوانين فيما يلي¹:

أ- الأمر رقم 11-03 الصادر في 26 أوت 2003: والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية حيث أنه أضاف

¹ - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع السابق، ص 486-487.

شخصين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينين من رئاسة الجمهورية تابعين لوزارة المالية.

ب- قانون رقم 04-01 الصادر في 4 مارس 2004: الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 500 مليون دينار وللمؤسسات المالية بـ 100 مليون دينار، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار للبنوك و500 مليون دينار بالنسبة للمؤسسة المالية وكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي.

ج- قانون رقم 04-02 الصادر في 04 مارس 2004: الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح الاحتياطي الإجباري بين 0% و15% كحد أقصى¹. إن كل البنوك استفادت من مهلة سنتين لرفع رأسمالها للوصول به إلى المستويات التنظيمية المطلوبة، والتي أصبح يفرضها القانون وفي وسط هذه القرارات طلب كل من "مني بنك" و"أركو بنك" توقيف نشاطهما بفعل دخول النظام الجديد حيز التنفيذ والذي من المترقب أن يصبح إجباريا ابتداء من مارس 2006 بعد أن تعذر عليهما رفع إسهامهما من 500 مليون دينار إلى 2.5 مليار دينار جزائري، وأضح السيد مراد مدلسي وزير المالية عقب هذا القرار أن توقيف هذين البنكين عن العمل لن يؤثر على السوق المالية الجزائرية، ويعتبر قرار حل هذين البنكين نهاية البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري، وهذا بعد اختفاء البنوك السبعة التي كانت تشكل الساحة المالية الجزائرية بداية من 2003، بحل بنك الخليفة مرورا بالبنك الصناعي والتجاري الجزائري، الشركة الجزائرية للبنك، والمؤسستين الماليتين يونيون بنك وألجيرين انترناسيونال بنك، وبهذا أصبحت الساحة المالية الوطنية تضم سوى البنوك العمومية والبنوك الأجنبية مع العلم أن هذه البنوك تأسست بين 90-99 ويعتبر

¹ - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع سابق، ص488.

يونيو بنك أول بنك خاص تأسس في الجزائر في أعقاب اعتماد قانون النقد والقرض. فالقطاع المالي الجزائري بقيت له الآن سبعة عشر بنك وخمسة مؤسسات مالية.

رغم أن القطاع البنكي الجزائري شهد منذ الاستقلال عدة إصلاحات، هدفت أولها إلى استعادة السيادة الوطنية للقطاع وجاءت آخرها لتغيير اتجاهاته، وجعله أكثر حرية، إلا أن هذه الإصلاحات لم ينتج عنها تحرير فعلي للسوق البنكي في الجزائر، حيث بقيت حصص كبيرة من هذا السوق لصالح البنوك العمومية، رغم انضمام عدد معتبر من البنوك الخاصة إلى السوق البنكي، ويمكن القول أن القطاع البنكي في الجزائر مازال يحتاج لإصلاحات ومجهودات أخرى، حتى يتوفر فيه الجو التنافسي الذي يساعده على تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات البنكية العاملة فيه لتتمكن من مواجهة المنافسة العالمية.

كما أن تردي الأوضاع المالية في الجزائر جاءت كنتيجة لعجز المؤسسات المالية العمومية التي لم تلعب دورها كوسيلة ذات قدرات مزدوجة في تحقيق العائد الاقتصادي من جهة، والوصول إلى غايات اجتماعية محدودة. ويمكن اعتبار قانون النقد والقرض بمثابة بداية الإصلاح المصرفي وأنه قام بإصلاحات كثيرة، ومن جهة أخرى قصد تنظيم الاقتصاد واستجابته للتحديات المعاصرة التي تفرزها متطلبات التنمية الاقتصادية، إلا أنه لوحظ نوع من التأخير في عمل المصارف خاصة إذا علمنا أن هناك متغيرات دولية ومعايير مصرفية جديدة، ومن بين تلك التحديات التي تواجه المصارف الجزائرية هي¹:

- اتفاقية تحرير الخدمات المالية التابعة لمنظمة التجارة العالمية حيث بموجب هذه الاتفاقية تستفيد البنوك الأجنبية التي تأتي إلى الجزائر من نفس مزايا البنوك الوطنية.
- الامتثال للمعايير المصرفية الدولية طبقا للجنة بازل.
- أن أموال البنوك لا تتناسب والأوضاع الاقتصادية والمصرفية العالمية لكونها صغيرة ومتواضعة ولا تؤدي أدوارا فعالة في الخدمة المصرفية وتفتقد إلى الآليات والنظم المصرفية الحديثة، مما يجعلها عرضة للانهييار والابتلاع.

¹ - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع سابق، ص 489.

- كما أن البنوك والمصارف العالمية تستعمل تكنولوجيا جد متطورة لتمكينها من خدمة زبائنها بصفة جيدة ولفترة أطول وفي وقت أقل.

الفرع الثالث: تعديلات 2008، 2009، 2010

1. **التعديلات التي أدخلت خلال 2008:** من أجل مواصلة السلطات الجزائرية إصلاحها للنظام المصرفي، واستكمالاً للإصلاحات التي تمت خلال 2004، فقد تم رفع رأسمال البنوك الناشطة في الجزائر إلى 10 ملايين دينار جزائري، والمؤسسات المصرفية إلى 3.5 مليار دج.

2. **التعديلات التي أدخلت خلال 2009:** حسب المادة 33 في النظام رقم 9-3 المؤرخ في 26 مايو 2009: "يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من تقدير أفضل للمخاطر المتعلقة بالمنتوج الجديد ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتوج جديد في السوق إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر".

كما يمكن أن تحدد البنوك والمؤسسات المالية بكل حرية معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وكذا معدلات ومستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية، غير أنه يمكن لبنك الجزائر أن يحدد معدل الفائدة الزائد ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتجاوز معدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية معدل الفائدة الزائد، كما تبقى القيمة الخاصة بالعمليات المصرفية مقننة وتحدد بتعليمات من بنك الجزائر¹.

وينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تبلغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها بعنوان العمليات المصرفية التي تقوم بها خاصة ومعدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات.

ينجم عن كل تأخير يحدث في تنفيذ عملية مصرفية بعد مضي تاريخ القيمة القانوني تقديم تعويض للزبون من قبل البنك أو المؤسسة المالية المعنية.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53 الصادر في 23 رمضان 1430هـ الموافق لـ 13 سبتمبر

2009 ، المادة 5، 7، ص 24.

- تلتزم البنوك والمؤسسات المالية ضمن الشروط المحددة بموجب نظام يصدره المجلس بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع يهدف إلى التأكد من:
- التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها.
 - السير الحسن للمسارات الداخلية ولاسيما تلك التي تساعد المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبعها.
 - لا يمكن أن تمنح البنوك أو المؤسسات المالية قروض في حدود 25% من أموالها الخاصة الأساسية.
 - لا يمكن أن تمنح البنوك أو المؤسسات المالية قروض لمسيريها وللمساهمين فيها (الأشخاص الذين لهم سلطة التوقيع).
 - يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية، وعلى كل فرع من فروع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية أن يعين بعد رأي اللجنة المصرفية وعلى أساس المقاييس التي يحددها محافظين للحسابات على الأقل.

3. التعديلات التي أدخلت خلال 2010:

مضمون الأمر رقم 04_10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم لأمر رقم 11_03 المتعلق بالنقد والقرض أن بنك الجزائر مكلف بالحرص على سلامة وصلابة الجهاز المصرفي جاء هذا التدعيم الهام لإطار الاستقلال المالي في سنة 2010 بعد مراجعة قانون النقد والقرض الذي عزز الإطار القانوني للنشاط المصرفي، لاسيما من حيث شروط الدخول في المهنة المصرفية.

المطلب الثالث: أثر الإصلاحات على هيكل النظام المصرفي وعلى النمو في الجزائر

الفرع الأول: أثر الإصلاحات على هيكل النظام البنكي العمومي والخاص¹

لقد تغير هيكل النظام البنكي الجزائري بعد الإصلاحات وخاصة بعد القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض فالإلى جانب البنوك العمومية التي كانت موجودة، ظهرت هناك بنوك خاصة وهذا بعد صدور قانون يسمح بإنشاء البنوك الخاصة، حيث منها ما هو برأسمال محلي وهي بنوك خاصة محلية، ومنها ما هو برأسمال أجنبي وهي بنوك خاصة

¹ - عجلة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 04، ص30.

أجنبية، وتتمثل في فروع البنوك الأجنبية، هذا بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة عمومية وخاصة.

1. **القطاع العمومي البنكي:** يتكون هذا القطاع من 6 بنوك، و توفر ما نسبته 90% من الموارد المالية للاقتصاد، وهذه البنوك ممثلة بحوالي 1100 وكالة عبر كامل الوطن، بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة تبلغ حوالي 5 مؤسسات.

2. **القطاع البنكي الخاص برأس المال أجنبي:** يتكون هذا القطاع من 10 بنوك أغلبها فروع لبنوك دولية كبيرة، أغلب عملائها من ذوي الدخل المرتفع والمؤسسات، وتضم هذه البنوك حوالي 70 وكالة بنكية، وبالإضافة إلى هذه البنوك، هناك 3 مؤسسات مالية أجنبية متخصصة.

الفرع الثاني: أثر الإصلاحات على النمو في الجزائر

ساهمت الإصلاحات المصرفية في إحداث تغيير ملاحظ على مستوى النظام المصرفي حيث انتقل من وضعية جمود إلى حالة الحركية الاقتصادية.

وقد كان لهذه الظروف والإصلاحات انعكاسات على النظام البنكي من جهة وعلى التنمية المستدامة من جهة أخرى، وكان من نتائج هذه الإصلاحات ما يلي¹:

1. خفض نسبة التضخم من خلال وضع سياسات صارمة في هذا المجال.
2. تحرير سوق القرض بما يتناسب و قواعد العرض و الطلب.
3. تزويد سوق القرض بالضمانات المصرفية الحديثة.
4. تهذيب سوق الصرف من خلال وضع نظام صارم وهذا فيما يخص حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وكذا تبييض الأموال.
5. ترشيد القرض الخارجي و العمل على إزالة المديونية.

ولكن إلى جانب ما حققته هذه الإصلاحات إلا أن النظام المصرفي لا يزال يعاني حيث يسجل عدد مشاكل تقف في وجهه منها:

1. ضعف استخدام التقنيات المصرفية الحديثة.

¹ - عجلة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، المرجع السابق، ص31.

2. عدم وجود نظام لتأمين الودائع المصرفية.
3. 62 % من الموارد المالية لا تدخل ضمن المجال البنكي.
4. ضعف مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد.
5. غياب المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في مجال تمويل التنمية.
6. ضعف استخدام المنتجات البنكية الحديثة، وخاصة فيما يخص وسائل الدفع، ونقص الخدمات المصرفية.

خلاصة:

لقد عملت الجزائر ومنذ الإستقلال على النهوض بمختلف القطاعات خاصة منها الإقتصادية، من أجل بناء اقتصاد قادر على تلبية جميع الإحتياجات لذلك أدركت سريعا احتياجها إلى نظام مصرفي فعال، قادر على دفع وتيرة التطور الإقتصادي، ويعتبر قانون النقد والقرض 90-10 خطوة فعالة في الإصلاح البنكي، وبالرغم من كل هذه الجهود المبذولة يمكننا القول أن القطاع المصرفي مازال يحتاج إلى إصلاحات ومجهودات أخرى حتى يوفر الجو المناسب لتنمية قدرات البنوك الوطنية خاصة في ظل التطورات الحاصلة.

الفصل الثالث:

دراسة وصفية تحليلية لعلاقة
تطور القطاع المصرفي بالنمو
الإقتصادي في الجزائر خلال
الفترة (1990-2013)

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

تمهيد:

بعد أن تناولنا الجهاز المصرفي في الجزائر من حيث النشأة والتطور وأهم مكوناته، يجدر بنا أن نحاول التعرف على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التطور الفعلي لنشاط الجهاز المصرفي، ولقد ارتبطت هذه المتغيرات أو المؤثرات التي حدثت على مستوى النظام المصرفي والمالي الجزائري بالتحويلات التي شهدتها السياسة الإقتصادية للدولة ككل، فمع انتقال الدور الإقتصادي للدولة عبر مراحل مختلفة نحو اقتصاد السوق شهد القطاع المصرفي إدخال إصلاحات متعددة عليه كدعامة أساسية وهامة من أجل إنجاز هذا التحول بغية النهوض بنظام مصرفي أكثر قدرة وكفاءة في تمويل الإقتصاد، وهذا بهدف تعزيز وتعجيل النمو الإقتصادي، وعلى هذا الأساس سنتطرق في المبحث الأول والثاني إلى أهم التطورات المالية بما تقوده بشكل كامل مؤشرات تطور القطاع المصرفي.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

المبحث الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2013)

تم التطرق في هذا المبحث إلى تحليل الوضعية النقدية المجمعلة لتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها من (90-2013)، كون التطور المالي تقوده بشكل كامل مؤشرات تطور القطاع المصرفي.

المطلب الأول: المجمعات النقدية M_1 ، M_2 ، M_3

تتكون الكتلة النقدية من المتاحات النقدية M_1 التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب، وأما الكتلة M_2 فهي عبارة عن M_1 مضافا إليها أشباه النقود، وفي هذا المطلب نتعرض إلى M_1 و M_2 وسيولة الاقتصاد الجزائري¹.

1 - الموجودات (المتاحات) النقدية (M_1):

تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية، بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية.

2 - الكتلة النقدية (M_2):

وتعني عرض النقود بالمفهوم الواسع للنقود والذي تأخذ به المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وتشمل بالإضافة إلى الموجودات النقدية M_1 الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.

3 - سيولة الاقتصاد (M_3):

تتمثل في السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد، شركات التأمين، صناديق الادخار، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية زائد الكتلة النقدية M_2 تساوي M_3 .

وأما تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 فكان حسب الجداول التالية:

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 50.

**الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي
بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**

جدول رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام (PIB) (90 - 2000) الوحدة: مليار دج.

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	بيان
1034,9	885,5	813,7	675,6	591,7	521,6	477,14	448,58	370,37	325,93	271,04	النقود: M1
485,4	439,5	390,8	341,7	293,5	252,3	224,3	212,0	185,4	157,2	134,9	التداول الائتماني (الأوراق + القطع)
549,5	446,0	422,9	333,9	298,2	269,3	252,84	236,58	184,97	168,73	136,14	الودائع تحت الطلب (ودائع جارية + ح ب ج)
621,4	577,9	474,2	409,9	326,0	280,5	247,68	180,52	146,18	90,27	72,923	الودائع لأجل (شبه النقود)
1656,4	1463,4	1287,9	1085,5	915,1	799,6	723,51	627,42	519,90	416,20	343,00	الكتلة النقدية M2
4023,00	3187,00	2781,60	2716,4	2494,6	1966,00	1473,4	1161,7	1045,0	884,0	556,0	النتاج الداخلي العام PIB
41,2	46,0	46,3	39,9	36,6	40,7	49,1	54,0	49,4	47,0	61,6	نسبة السيولة PIB\M2

المصدر: بنك الجزائر + المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم 17، ديسمبر 2000، الديوان الوطني للإحصاء.

**الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي
بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**

جدول رقم (3-2): تطور هيكل الكتلة النقدية للفترة (1990-2000) الوحدة: (بالنسب %)

بيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النقود الائتمانية	39,3	37,77	35,90	33,68	30,82	31,24	31,79	31,22	30,34	30,03	29,3
النقود الكتابية	40,96	40,54	35,85	37,70	34,95	33,68	32,59	30,78	32,84	30,48	33,17
شبه النقود	21,00	21,68	28,33	28,77	34,23	35,08	35,62	38,01	36,82	39,47	37,51
الكتلة النقدية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء اعتمادا على معطيات مستخرجة من بنك الجزائر
+*Rapport sur la situation economique et sociale Année2000.*

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

من خلال معطيات الجداول السابقة نلاحظ أن الموجودات النقدية M_2 شهدت ارتفاعا منذ سنة 1990 نتيجة ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة (الأوراق النقدية) والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، ففي كل سنة نسجل ارتفاعا في الموجودات النقدية M_1 في الاقتصاد، وأما تفسير النقود المتداولة التي كانت تأخذ حصة كبيرة، ويتم تداولها خارج الدائرة المصرفية في الفترة ما قبل الإصلاحات يعود إلى برنامج التعديل الهيكلي (93 - 94) وبرنامج (95-98) بحيث انخفضت نسبة النقود الائتمانية إلى 29,3% في سنة 2000 (أنظر الجدول رقم 3-2).

وتتكون الكتلة النقدية M_2 من المتاحات النقدية والودائع تحت الطلب (M_1)، ولهذا فإن الزيادة في M_1 ستعكس على الكتلة النقدية M_2 وهذا ما لاحظناه منذ 1990.

كما أن كتلة شبه النقود فقد عرفت ارتفاعا محسوسا منذ 1990 إذ وصلت نسبتها في الكتلة النقدية M_2 في سنة 2000 إلى 37,51% وهي أكبر من نسبة النقود الائتمانية 29,3% ونسبة النقود الكتابية 33,17% وهذا يعود إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي، ونلاحظ هذا من الزيادة منذ سنة 1996، حيث أصبحت شبه النقود تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M_2 ، ويفسر هذا بأن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، وسبب ذلك يعود إلى عمليات التطهير المالي والنقدي التي قامت به السلطات عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول، وخلال سنة 1997 وصلت الكتلة النقدية إلى 1085.8 مليار دج بزيادة 18,66% بالمقارنة مع 1996 وطوال الفترة 1993-1997 كان النمو السنوي المتوسط بالنسبة لـ M_2 في مستوى 11,6% الذي يسمح بتحسين صافي في سيولة الاقتصاد التي انتقلت إلى 0,40 في 1997، ونسبة النقود الائتمانية بالنسبة لي الكتلة النقدية M_2 في مستوى 0,31 وبالمقابل فإن الودائع تحت الطلب تراجعت إلى 0,37 في 1993، 0,33 في 1995 ثم 0,31 في 1997 وبالموازاة مع ذلك فإن الودائع لأجل سجلت زيادة وانتقلت نسبة شبه النقود بالنسبة لـ M_2 من 0,29% في 1993 إلى 0,35% في 1995 و 0,38% في 1997.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

ويعكس استقرار الطلب على السيولة ونمو الودائع تحت الطلب صرامة السياسة النقدية الملتزم بها في إطار التعديل الهيكلي وكذا عودة الثقة في العملة المحلية. وفي سنة 1998 عرف هيكل الكتلة النقدية استقرارا نسبيا بالمقارنة مع السنوات السابقة، فالتداول الائتماني يمثل 30,34 % من الكتلة النقدية في 1998 مقابل 31,22 في سنة 1997 رغم الانخفاض الضعيف فإن تفضيل الاحتفاظ بالأوراق النقدية يبقى مسيطرا في المبادلات بأداة المتاحات النقدية، بينما حصة الودائع تحت الطلب للأعوان لدى البنوك، الخزينة العامة ومركز الصكوك البريد انتقلت من 30,78 % سنة 1997 إلى 32,84 % في 1998 لتعود في سنة 1999 إلى الانخفاض قليلا ثم ترتفع إلى نسبة 33,17 % في سنة 2000.

تطور هيكل الكتلة النقدية من سنة 1993 إلى سنة 2000 لصالح شبه النقود، وهذا يعود إلى نتائج إطار برنامج التعديل الهيكلي.

وفي سنة 1999 ارتفعت الكتلة النقدية M_2 إلى ما يقارب 1463,4 مليار دج مقابل 1287,9 مليار دج في نهاية 1998، وهو ما يمثل إبطاء لإيقاع نموها الذي انتقل من 19,1 % في 1998 إلى 13,6 % في 1999، وهذا المعدل أقل من إيقاع نمو قيمة الناتج الداخلي الخام (14,6 %)، الذي عدل قليلا نسبة سيولة الاقتصاد التي انتقلت من 42,6 % في 1998 إلى 43,2 % في 1999، هذا التوسع النقدي يأتي رغم تقلص الموجودات الخارجية التي انتقلت من 280,71 مليار دج في نهاية ديسمبر 1998 إلى 174,5 مليار دج وهي نتيجة طبيعية لانخفاض احتياطات الصرف الإجمالية.

أما معدل مجمع شبه النقود فقد ارتفع إلى 21,9 % في نهاية ديسمبر 1999، وهو أكبر من ذلك المسجل في 1998 وهو 15,7 %. أيضا الودائع تحت الطلب لدى البنوك فقد تقلصت بقوة، فقد انتقلت من 25,1 % في نهاية 1998 إلى 6,1 % في نهاية 1999. الوسائل النقدية الموضوعة في التداول تسجل معدل نمو مرتفع نسبيا بالنسبة لمعدل الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم حوالي أكبر من (4 مرات). أما هذه الزيادة في عرض السيولة ناشئة من التوسع في الكتلة النقدية M_2 ، وتشكلت في النقود الأكثر استقرارا (أقل

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

سيولة)، وهي ودائع لأجل، التي ارتفعت بمعدل 21,9 % في 1999 مقابل 9,51 % في 1998.

أما نسبة شبه النقود على الكتلة النقدية M_2 ، فتميزت بنمو ثابت، وقد انتقلت كالاتي من: 0,29 في 1993 إلى 0,34 في 1994، 0,35 في 1995، 0,36 في 1996، 0,38 في نهاية ديسمبر 1997، 0,37 في نهاية 1998 و 0,37 في نهاية 1999، ما عدا سنة 2000 التي انخفضت فيها شبه النقود لصالح زيادة المتاحات النقدية M_1 .

أما مجمع النقود الائتمانية الذي استقر بالنسبة إلى M_2 إلى 0,30 في المتوسط، وتجمع هذا الاستقرار النقدي يعود إلى انخفاض إيقاع ارتفاع معدل التضخم (الذي انتقل من 5% سنة 1998 إلى 2,6 % سنة 1999)، والذي أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة ومعدلات إعادة الخصم بنقطة (انتقلت من 9,5 % إلى 8,5 %).

هذا ما يدعونا إلى التفكير بأن مكونات الكتلة النقدية هي نسبيا أقل سيولة وهي ليست نفس الحالة لأن معدل السيولة ارتفع إلى 0,7 في سنة 1999 بالمقارنة مع سنة 1998 رغم التعبئة الكبيرة للادخار من القطاع المصرفي التي تبقى أيضا غير كافية.

تحليل هيكل سيولة الكتلة النقدية يظهر السيطرة الواسعة للودائع تحت الطلب التي تشهد استقرارا نسبيا في الفترة 1994 – 1995 هذه الودائع كانت أكبر من كتلة الأوراق المتداولة ولكن انطلاقا من 1996، فإن القيمتين تقتربان وتعملان على اتجاه النسبة بين الأوراق المتداولة والودائع تحت الطلب نحو الواحد.

كما يجب أن نسجل أن نسبة السيولة قد شهدت انخفاضا ابتداء من سنة 1999 بعدما كانت مرتفعة في سنة 1993، وبفضل برامج التعديل الهيكلي المتوالية تمكنت الجزائر من تخفيض السيولة بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام.

أما سيولات الاقتصاد M_3 التي تضم الكتلة النقدية M_2 ، وكذلك ودائع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) يمكن معرفة تطورها بفضل الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

جدول رقم (3-3): سيولة الاقتصاد (1990-1997). الوحدة: مليار دج.

البيان	90	91	92	93	94	95	96	97
الكتلة النقدية M2	343,00	416,20	519,90	627,42	723,19	799,6	915,1	1085,5
ودائع (CNEP)	85,5	98,2	118,2	132,0	141,9	148,9	165,4	177,9
سيولات الاقتصاد M3	428,5	514,4	638,1	759,42	865,4	948,5	1080,5	1263,4
معدل التغيير في السيولة	-	85,9	123,7	121,32	106,1	83,1	132	182,9

المصدر: بنك الجزائر 1997.

ومن خلال الجدول المبين أعلاه: يلاحظ أن سيولة الاقتصاد تتزايد من سنة لأخرى، وأكبر زيادة لسيولة الاقتصاد كانت من سنة 1996 إلى 1997، والسبب هو زيادة شبه النقود وكذلك زيادة الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بكمية أكبر، وأقل زيادة كانت بين 1994 و 1995 وهي 83,1 مليار دج، والسبب هو الزيادة القليلة في قيمة الودائع في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-2000)

تطورت مقابلات الكتلة النقدية كما يلي:

مقارنة السنوات السابقة خلال 1997، الموجودات الخارجية الصافية وتحت تأثير زيادة احتياطات الصرف تجمعت لتشكل المصدر الرئيسي للتوسع النقدي، وانتقلت من 19,6 مليار دج في سنة 1993 إلى 60,3 مليار دج في 1997، وهذا يعود إلى أن متوسط سعر برميل البترول كان 19,5 دولار في المتوسط في نهاية 1997، أما مستوى القرض الداخلي يصل إلى 116,5 مليار دج بمعدل هو 8,27% بالنسبة إلى سنة 1996، هذه الزيادة نشأت أساسا من تطور القروض التي ارتفعت إلى 422 مليار دج بزيادة صافية بـ 50,42% بالمقارنة مع سنة 1996.

هذه الوضعية تفسر باكتمال عملية تطهير المؤسسات العمومية، لاسيما في السداسي الأول لسنة 1997، عندما قامت الخزينة العمومية بتجسيد إعادة شراء الديون المصرفية غير العاملة، وكذلك تطهير وكالات استيراد المنتجات الغذائية التي منحت لها، وتم مبادلتها بسندات حكومية التي بلغت قيمتها 187 مليار دج.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

خلال الفترة (1992-1999) نلاحظ تغييرا في هيكل القروض الداخلية، والقروض إلى الدولة التي تمثل 70,5 % من القروض الداخلية في 1993 ولا تمثل أكثر من 36,9 في 1997، وبالمقابل فإن حصة القروض إلى الاقتصاد انتقلت من 29,5 % في 1993 إلى 63,1 % في 1997 هذا التطور في هيكل القروض الداخلية يظهر تحولا حقيقيا في تسيير المالية العامة وسياسة القرض إلى الاقتصاد.

وكما نلاحظ انخفاض الموجودات الخارجية الصافية وزيادة القروض الداخلية، وبالمقارنة لسنة 1997 نلاحظ انخفاض الموجودات الخارجية بأكثر من 61,06 مليار دج بعد انخفاض احتياطات الصرف وتدهور أسعار البترول في سنة 1998، إذ بلغ في السداسي الأول 16 دولار في المتوسط وازدادت حدة الانخفاض في السداسي الثاني ليلبلغ 11,90 دولار في المتوسط، وفيما يتعلق بالقروض الداخلية نسجل زيادة بمعدل 51,60% وانتقلت من 1164,9 مليار دج في سنة 1997 إلى مبلغ 1124,8 مليار دج في سنة 1998، وزيادة القروض الداخلية هي فقط بفعل زيادة قروض للدولة التي انتقلت من 423,6 مليار دج في سنة 1997 إلى 542,3 مليار دج في سنة 1998، والذي تطور بمعدل 20,2 % في حين أن قروض للاقتصاد سجلت انخفاضا بـ 3,5 % وانتقلت إلى 741,3 مليار دج في 1997 إلى 731,1 مليار دج في 1998.

في حين أن سنة 2000 سجلت ارتفاعا محسوسا في الموجودات الخارجية الصافية زيادة بمعدل 3,44 % وانخفاض القروض للدولة وللإقتصاد وبنفس المعدل تقريبا، وهذا يعود لمواصلة أسعار البترول في الارتفاع في السداسي الثاني لسنة 1999 الذي بلغ خلاله السعر المتوسط 23 دولار للبرميل، وبالفعل فقد بلغ السعر المتوسط للبرميل 27,5 دولار في السداسي الأول من سنة 2000، و 28,3 دولار خلال الأشهر التسعة الأولى وبلغت الإيرادات من صادرات المحروقات 10,07 مليار دولار في السداسي الأول من عام 2000، وهو مبلغ أعلى من المبلغ المحصل عليه خلال سنة 1998 كلها (9,8 مليار دولار) وقريب من مبلغ سنة 1999 (11,9 مليار دولار). أنظر الجدول رقم (3-4).

والجدول التالي يوضح معدلات تطور مقابلات الكتلة النقدية:

**الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي
بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**

**الجدول رقم (3-4): تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (1990 - 2000).
الوحدة: مليار دج.**

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	بيان
776,00	174,5	280,710	350,309	133,949	26,27	60,399	19,618	22,641	24,284	6,535	الأصول الخارجية
--	172,6	278,7	342,9	122,359	15,579	50,659	16,086	15,815	10,954	1,216	- بنك الجزائر
--	1,9	2	7,4	11,590	10,718	9,739	3,532	6,826	13,330	5,319	- البنوك التجارية
503,9	635,9	542,3	4423,3	280,5	401,6	468,5	527,83	300,576	159,904	167,044	القروض الداخلية
---	159,0	99,3	99,3	172,46	231,90	246,325	270,855	160,449	94,605	93,489	قروض للدولة
---	386,0	354,6	354,6	43,897	111,114	165,817	210,320	96,100	29,680	43,960	- بنك الجزائر
---	91,0	88,4	88,4	64,187	58,564	56,395	46,661	44,027	35,615	29,595	- البنوك التجارية
---	91,0	88,4	88,4	64,187	58,564	56,395	46,661	44,027	35,615	29,595	- قروض أخرى
776,29	966,3	731,1	731,1	776,8	565,6	305,8	226,249	335,500	325,847	246,978	(قروض للاقتصاد)

المصدر: بنك الجزائر + المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم 17، ديسمبر 2000، الديوان الوطني للإحصاء + مشروع قانون المالية.

**الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي
بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**

الجدول رقم (3-5): معدلات تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (1990-2000). الوحدة: (بالنسب %).

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الموجودات الخارجية الصافية (%)	208,16	-56,46	109,13	161,84	-17,4	-37,8	3,44
قروض للدولة (%)	-11,21	-14,29	31,11	51,60	20,2	17,3	-20
قروض للاقتصاد (%)	38,87	84,95	37,34	-2,72	-3,5	32,2	-19,67

Source : ONS sur la base des données issues de la Banque d'Algérie, Rapport sur la situation économique et sociale Année 2000. P.44.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية (2001-2013)

إن من بين أهداف برامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية، هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية للكتلة النقدية، ولكن رغم ذلك استمرار الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى. وفيما يلي جدول يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالنواتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2013:

جدول رقم (3-6): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالنواتج المحلي الإجمالي للفترة

(2001-2013). الوحدة: مليار دج.

السنة	النقد M ₁	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M ₂	معدل نمو M ₂	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو PIB	سيولة الاقتصاد	معامل الاستقرار النقدي
2001	1238.5	577.2	661.3	1235	2473.5	22.3	4260.8	3.95	58.4	5.64
2002	1416.3	664.7	751.6	1485.2	2901.5	17.3	4537.7	6.5	65.1	2.66
2003	1630.4	781.4	849	1723.9	3354.3	15.61	5264.2	16.01	63.7	0.97
2004	2160.5	874.3	1286.2	1577.5	3738	11.44	6150.4	16.83	59.3	0.67
2005	2422.7	921	1501.7	1724.2	4146.9	10.9	7563.6	22.97	53.8	0.47
2006	3177.8	1081.4	1760.6	1985.6	4827.6	16.41	8520.6	12.65	56.7	1.29
2007	4233.6	1284.5	2570.4	2139.7	5994.6	24.17	9306.2	9.22	64.4	1.14
2008	4964.9	1540	2965.1	2450.8	6955.9	16.03	10993.8	18.13	63.3	0.88
2009	4944.2	1829.4	31148	2228.9	7173.1	-	-	3.1	-	-
2010	5756.4	2098.6	3657.8	2524.3	8280.7	-	-	15.4	-	-
2011	7141.7	2571.5	4570.2	2787.5	9929.2	-	-	19.9	-	-
2012	7681.5	2952.3	4729.2	3333.6	11015.1	-	205.8	-	-	-
2013	8249.8	3204.0	5045.8	3691.7	11941.5	-	-	-	-	-

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي للسنوات (1990-2013)، الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هذه الفترة عرفت نموا متواصلا في حجم الكتلة النقدية، بالشكل الذي تعدى فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 22.3% لتصل سنة 2005 إلى 4146.9 مليار دينار والجدير بالذكر أن الفترة من 2001 إلى 2011 عرفت معدل نمو متسارع للكتلة النقدية.

بالنسبة لهيكل الكتلة النقدية فيمكن أن نوضح التغيرات التالية:

عرفت النقود الورقية تغيرات طفيفة خلال هذه الفترة حيث ارتفع حجمها من 577.2 مليار دينار سنة 2001 إلى 2571.5 مليار دينار أي بمعدل نمو قدره 67.8% ولعل السبب في ذلك يرجع إلى السياسة الاقتصادية للحكومة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي خصت له الحكومة 55 مليار دولار. أما بالنسبة للنقود الكتابية فقد عرفت تطورا من حيث نسب النمو فعلى الرغم من ارتفاعها من 661.3 مليار دج سنة 2001 إلى 1286.2 مليار دج سنة 2004 إلا أنها أصبحت لا تمثل سوى 34.4% من إجمالي الكتلة النقدية لعام 2011.

وفيما يخص أشباه النقود فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا متتاليا إذ ارتفعت من 1235 مليار دج سنة 2001 إلى 1985.6 مليار دج سنة 2006 لتواصل نموها سنة 2008 حيث قدرت بـ 2450.8 مليار دج ، وترجع هذه الزيادة إلى رفع معدلات الفائدة وإلى القيم الموجبة واستقرار سعر الصرف الدينار، مما سمح للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية، وبالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي.

بالنسبة للعلاقة بين الكتلة النقدية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي يمكن تسجيل الملاحظة التالية: أنه بحلول سنة 2001 بدأت معدلات السيولة المحلية بالارتفاع حيث قدر معدلها في المتوسط 60.6% بالسنة للفترة 2001 إلى 2011 مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي في أغلب السنوات.

وبالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي نلاحظ في سنة 2001 زيادة للكتلة النقدية دون الزيادة في الإنتاج الحقيقي ثم بداية من سنة 2003 وإلى غاية 2005 نلاحظ زيادة في

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

النتائج لا يقابلها زيادة متناسبة في الكتلة النقدية والعكس بالنسبة لسنوات 2007، 2006، 2008، إذ ليس هناك استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

المبحث الثاني: مؤشرات تطور القطاع المصرفي (1990-2013)

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من التطورات، ساهمت في مجملها المستجديات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدتها النظام الاقتصادي الوطني من جهة، ومختلف التأثيرات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، ولهذا يجب التأقلم السريع مع هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور مستعرضين في هذا المبحث أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة نمو القطاع المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: معدلات سيولة الإقتصاد

أولاً : معدلات سيولة الإقتصاد : يوضح تحليل الوضعية النقدية المجمعة أن الكتلة النقدية (M_2) شهدت تطوراً كبيراً ومستمرًا خلال الفترة 1990-2013 بلغ حوالي 34 مرة (3381.49%)، وهذا بفعل التوسع الكبير في إجمالي الموجودات الخارجية الصافية، حيث انتقلت (M_2) من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 11941.5 مليار دج سنة 2013، وقد تجاوزت اعتباراً من نهاية عام 2005 السيولات النقدية وشبه النقدية في الإقتصاد الوطني¹.

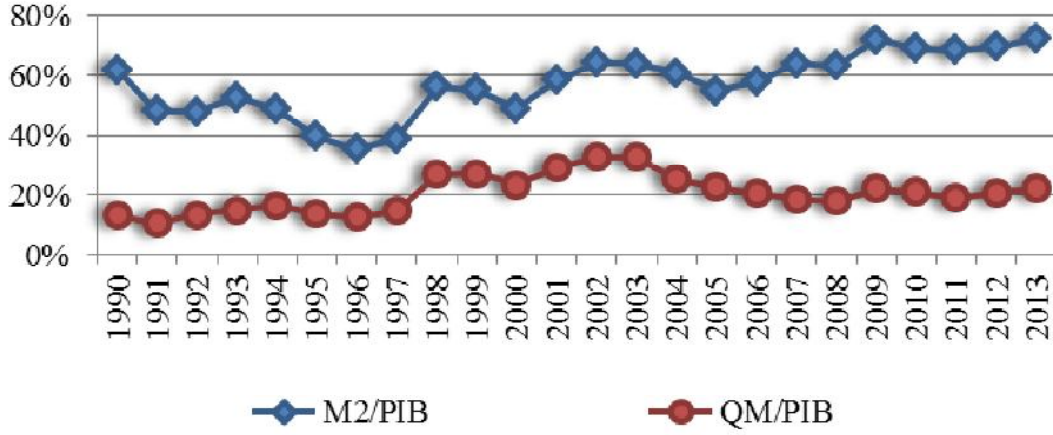
ويمثل البيان الموالي مؤشرين رئيسيين يستعملان في الدراسات المتعلقة بالتطور المالي وهما معدلي الكتلة النقدية (M_2) وشبه النقود (QM) إلى إجمالي الناتج المحلي:

¹ - خاطر طارق ومفتاح صالح، التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 153.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

الشكل رقم (3-1) : تطور معدلي الكتلة النقدية وأشباه النقد إلى إجمالي الناتج المحلي



المصدر : خاطر طارق ومفتاح صالح، التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مرجع سابق، ص 154.

يتضح من الشكل السابق أن مؤشر ($M2/PIB$) عرف نوعا من التذبذب خلال فترة الدراسة، حيث سجل أدنى مستوياته خلال الفترة 97 - 91 والتي شهدت سياسة تقشفية صارمة ولجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية، ليعرف بعدها هذا المؤشر تطورا إيجابيا حيث بلغ سنة 2013 نسبة 72.02%، أما (QM/PIB) فقد شهد قدرا أقل من التذبذب حيث سجل سنة 2013 نسبة 22.28% في مقابل أعلى قيمة سجلها العام 2002 بـ 32.84%.

وهو ما يتناسب مع تحليل المجمعات النقدية، فقد شكلت الودائع لأجل الجزء الأهم في مجموع الودائع البنكية انطلاقا من سنة 1994 وإلى غاية العام 2005 وسجلت أعلى حصة لها سنتي 1999 و 2003 اللتان مثلت فيهما الودائع لأجل أكثر من 70% من قيمة إجمالي الودائع المصرفية، في حين أخذت الودائع الجارية النصيب الأكبر في مجموع هذه الودائع اعتبارا من سنة 2006 بنسب تراوحت بين 50.19% و 59.68% باستثناء سنة 2013 التي كان نصيب الودائع الآجلة أكبر بفارق صغير عن الودائع الجارية 51.07%.

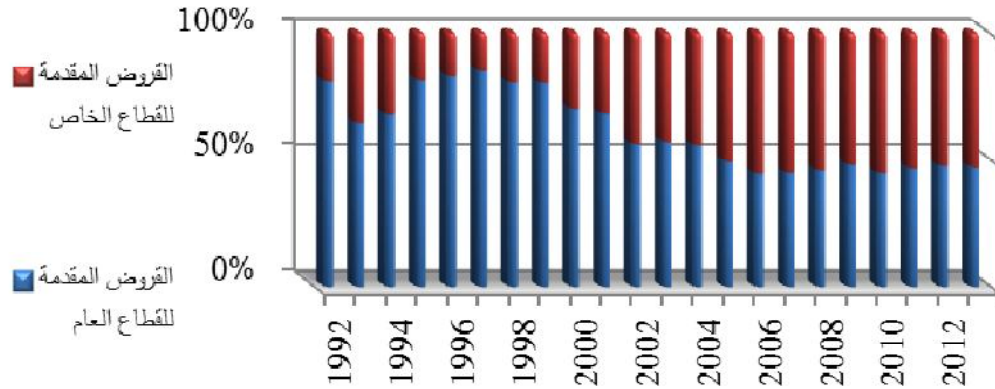
الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

المطلب الثاني: معدلات القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي

شهد نصيب القروض المقدمة للقطاع الخاص من إجمالي القروض الممنوحة ارتفاعا مع انفتاح القطاع المصرفي بداية التسعينيات ليصل إلى 35.03% في 1993، غير أن هذه النسبة عرفت تراجعا حادا ووصلت سنة 1997 إلى 14.61% في مقابل 85.39% للقطاع العام، ثم عادت هذه النسبة للتحسن بشكل تدريجي إلى غاية 2006 أين عرفت حصة القطاع الخاص استقرارا بين 52 و55%، لتشكل بذلك النصيب الأكبر من مجموع القروض وفق شكلها القانوني، حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): توزيع القروض بين القطاعين العام والخاص.



المصدر: خاطر طارق ومفتاح صالح، التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مرجع سابق، ص 156.

المطلب الثالث: حجم القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي

إن مؤشر القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي قد سجل معدلات ضعيفة، حيث لم تتجاوز نسبة القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي 7% خلال الفترة 1990-2000 (العشر سنوات الأولى التي تلت التحرير الجزئي للقطاع المصرفي الجزائري)، ليسجل تحسنا ابتداء من 2001 بمعدلات تجاوزت 11%، أما في السنتين الأخيرتين 2012-2013 فإن هذا المؤشر واصل تحسنه حيث سجل نسبا بـ 14.17 و

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

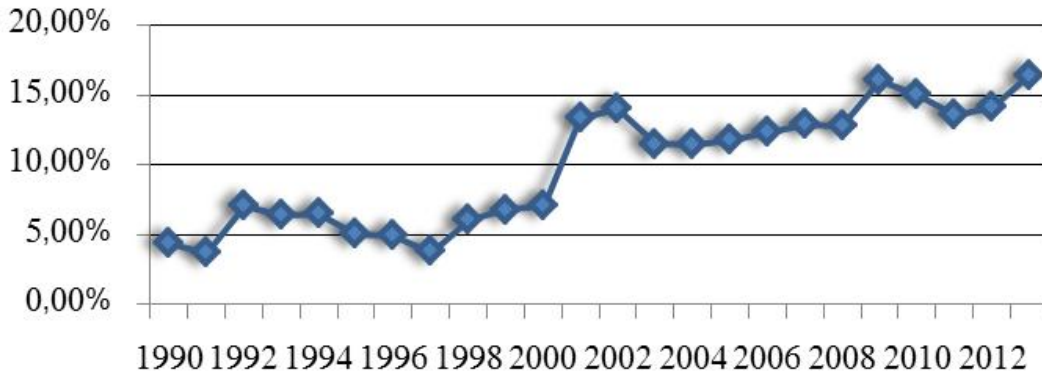
بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

16.42% على التوالي، مع ملاحظة أن القروض متوسطة وطويلة الأجل قد عرفت اتجاها تصاعديا منذ عام 2006، والذي يعود خصوصا إلى الارتفاع في القروض طويلة الأجل الموزعة لتمويل الإستثمارات في قطاع الطاقة والمياه، كما ساهم الارتفاع في القروض الرهنية والقروض الموجهة لاقتناء سلع معمرة أخرى لفائدة الأسر أيضا في هذا الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة وطويلة الأجل.

وقد أصبحت القروض طويلة الأجل المكون الأكبر في تشكيلة إجمالي القروض المصرفية اعتبارا من 2011 بقيمة 1515.6 مليار دج، مقابل 1363 مليار دج للقروض قصيرة الأجل، و 847.9 مليار دج للقروض متوسطة الأجل، ويوضح البيان الموالي تطور مؤشر القروض الخاصة في الجزائر.

الشكل رقم (3-3): تطور معدل القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في

الجزائر للفترة (1990-2012).



المصدر: خاطر طارق ومفتاح صالح، التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مرجع سابق، ص 157.

وفي الأخير يبقى مؤشر القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي وعلى أهميته ضعيفا جدا.

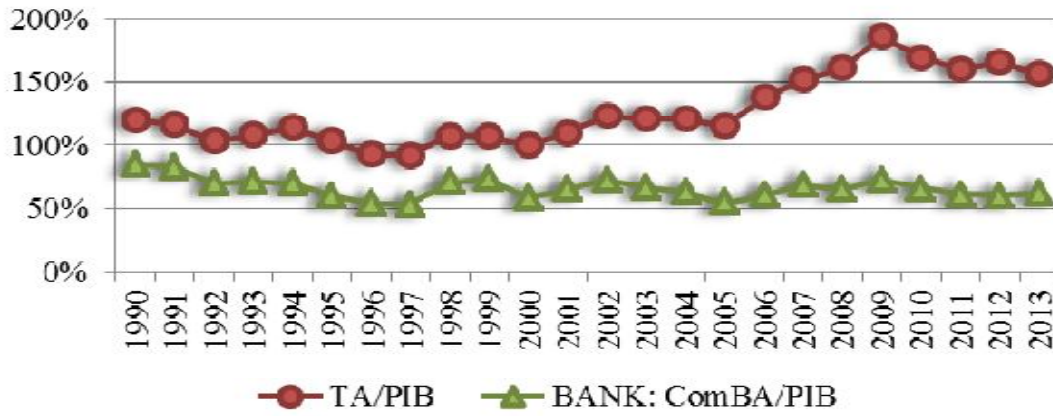
الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

المطلب الرابع: حجم أصول الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي (معدل حجم القطاع المصرفي)

سجل إجمالي أصول القطاع المصرفي الجزائري ارتفاعا جديا معتبرا، حيث انتقل إجمالي أصول الميزانيات المجمعة للبنوك التجارية من 472.2 مليار دج سنة 1990 إلى 10320 مليار دج في سنة 2013، في حين نمت أصول البنك المركزي من 196.3 إلى 15582 مليار دج خلال نفس الفترة، وهو ما يوضحه البيان الموالي:

الشكل رقم (3-4): تطور مؤشرات حجم القطاع المصرفي الجزائري للفترة (1990-2013).



المصدر: خاطر طارق ومفتاح صالح، التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مرجع سابق، ص 157.

يعكس مؤشر حجم أصول المصارف التجارية ($ComBA/PIB$) قدرا من الإستقرار النسبي، حيث تراوحت نسبة أصول المصارف التجارية إلى إجمالي الناتج المحلي في مجال بين 85.17 و 53.56% واستقرت في السنتين الأخيرتين في حدود 60%، وبالنسبة للمؤشر الثاني الذي يدرس تطور إجمالي أصول الجهاز المصرفي بما فيها أصول البنك المركزي (TA/PIB)، فقد عرف نوعا من التطور البطيء والتدريجي وخصوصا منذ سنة 2006 ليسجل تراجعا طفيفا ابتداء من 2010 حيث بلغ في 2013 معدل 156.33%

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

رغم أن هذه الفترة شهدت نمواً معتبراً لإجمالي هذه الأصول مدفوعاً بنمو أصول كل من البنوك التجارية والبنك المركزي فإن وتيرة هذا النمو كانت أقل من وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي.

المبحث الثالث: أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الإقتصادي

بناءً على ما تم التطرق إليه في المبحثين السابقين سنقوم في هذا المبحث بإستعراض نموذجاً إحصائياً قياسياً لاختبار الفرضيات المتعلقة بقياس مستوى أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الإقتصادي بحثاً عن درجة قوة العلاقة واتجاهها، وذلك بالاعتماد على مؤشرين هامين في هذه الدراسة، وهذا قصد معرفة ما مدى مساهمة تطور القطاع المصرفي في النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: حجم القروض المقدمة للاقتصاد

1. القروض: تلعب القروض الإقتصادية دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، حيث تعد محفزاً هاماً على الاستثمار والإنتاجية خاصة تلك التي توجه إلى القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، وذلك قصد تحقيق التنمية وتعزيز النمو الإقتصادي، ولمعرفة هذا الدور أو الأثر تم الاعتماد على دراسة تحليلية قياسية لمعرفة الأثر الحقيقي لها وذلك بالاعتماد على برنامج (Eviews.4) وإنطلاقاً من المعادلة التالية:

$$\text{PIB}=38.92+0.014\text{CR}$$
$$R^2= 0.57 \quad , \quad \text{DW} = 1.42$$

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/23/15 Time: 23:12
Sample(adjusted): 1991 2003
Included observations: 13 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 13 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.014380	0.005220	2.754915	0.0203
C	38.92455	4.663790	8.346120	0.0000
AR(1)	0.194153	0.249669	0.777641	0.4548
R-squared	0.578317	Mean dependent var	50.30769	
Adjusted R-squared	0.493980	S.D. dependent var	6.919714	
S.E. of regression	4.922343	Akaike info criterion	6.224621	
Sum squared resid	242.2946	Schwarz criterion	6.354994	
Log likelihood	-37.46003	F-statistic	6.857242	
Durbin-Watson stat	1.427492	Prob(F-statistic)	0.013333	
Inverted AR Roots	.19			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج (Eviews.4).

نستخلص ما يلي:

أ- المعنى الإحصائي:

معامل (CR) القروض معنوي عند مستوى 5%، وبالتالي فهو مقبول إحصائيا واقتصاديا، بينما معامل التحديد $R^2=0.57$ مقبول بمعنى القروض تفسر النمو الإقتصادي بنسبة 57%، والباقي يعوز لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

ب- المعنى الإقتصادي:

كلما زادت القروض بوحدة واحدة مليار دينار أو كلما زاد تمويل الإقتصاد الوطني من طرف القطاع المصرفي بـ 1 مليار دينار يؤدي إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام (PIB) بمقدار (0.014) مليار دينار، وهذا غير مرغوب فيه اقتصاديا، وذلك لعدم وجود تناسب بين القروض التي يتم ضخها في الإقتصاد الوطني، وعلى مستوى القطاعات ككل مع نمو الناتج المحلي الخام وهذا يدل على وجود فجوة أو ثغرة في السياسة المنتهجة، ولذا وجب معرفة الأسباب لتدارك هذه النقائص وإعادة رسكلة القطاع المصرفي بجميع

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

مكوناته قصد التخصيص الأمثل للموارد المالية لأن حجم القروض إلى إجمالي الناتج المحلي هي نسبة مهمة تعبر عن التخصيص الأمثل للموارد المالية وكفاءة القطاع المصرفي.

المطلب الثاني: حجم الكتلة النقدية

إن حجم الكتلة النقدية المعروضة لها هي الأخرى دورا هاما في الاقتصاد الوطني ولمعرفة هذا الدور أو الأثر تم استخدام برنامج (Eviews.4)، بناء على المعادلة التالية:

$$PIB=29.27+0.016M_2$$
$$R^2= 0.94 \quad , \quad DW = 1.99$$

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/23/15 Time: 23:09
Sample(adjusted): 2002 2013
Included observations: 12 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.016194	0.002235	7.245203	0.0000
C	29.27282	17.34709	1.687477	0.1258
AR(1)	0.382855	0.327667	1.168428	0.2727
R-squared	0.944970	Mean dependent var	137.4733	
Adjusted R-squared	0.932741	S.D. dependent var	53.18094	
S.E. of regression	13.79209	Akaike info criterion	8.298385	
Sum squared resid	1711.995	Schwarz criterion	8.419612	
Log likelihood	-46.79031	F-statistic	77.27390	
Durbin-Watson stat	1.995275	Prob(F-statistic)	0.000002	
Inverted AR Roots	.38			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج (Eviews.4).

نستخلص ما يلي:

أ- المعنى الإحصائي:

معامل (M_2) للكتلة النقدية معنوي عند درجة أو مستوى معنوية 5% ، وبالتالي فهو مقبول إحصائيا واقتصاديا.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

بينما معامل التحديد $R^2 = 0.94$ فهو قوي بمعنى الكتلة النقدية (M_2) تفسر النمو الإقتصادي بنسبة 94%، والباقي يعوز لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

ب- المعنى الإقتصادي:

كلما زادت الكتلة النقدية (M_2) بـ 1 مليار دينار في السوق يؤدي إلى زيادة في النمو الإقتصادي بـ 0.016% مليار دينار، وهذا كذلك غير مرغوب فيه اقتصاديا وذلك لعدم وجود تناسب بين حجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق مع معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وهو ما يؤدي إلى حدوث فجوة في الإقتصاد الوطني بين حجم الكتلة النقدية المعروضة مقارنة بمقابلاتها أي عدم تساوي القطاع النقدي مع القطاع الحقيقي مما يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم، والتي هي الأخرى غير مرغوب فيها كذلك وهذا إن دل على شيء يدل على هشاشة القطاع المصرفي وعدم تمكنه من التحكم في عمليات الإصدار النقدي، ما وجب مراجعة السياسات المعتمدة قصد التحكم أكثر في مثل هذه المؤشرات، كما يمكن القول بأن هذه النسبة تعكس نقدية الإقتصاد وتستخدم كمؤشر لسيولة وحجم القطاع المصرفي قياسا إلى حجم الإقتصاد حيث يرتبط المستوى المرتفع لهذا المؤشر بتطور الخدمات المالية.

المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

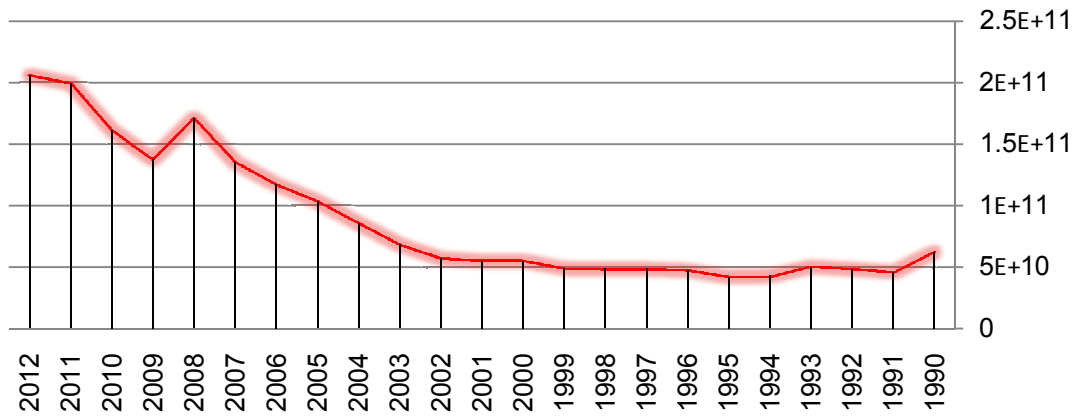
من خلال تتبعنا لتطور مسار (GDP) خلال فترة الدراسة حسب الشكل رقم (13) يمكن تقسيم هذا المسار إلى ثلاث فترات كما يلي: الفترة الأولى (1990-1999)، وهي الفترة التي شهدت تغيرات متذبذبة وبطيئة حيث انخفض بقيمة 13.4 مليار دولار، أما الفترة الثانية (1999-2008)، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال ثماني سنوات تحسنا كبيرا حيث قفز من 48.6 مليار دولار سنة 1999 إلى 171 مليار دولار بزيادة قدرها 122.3 مليار دولار سنة 2008 أي تضاعف بـ ثلاث مرات ونصف، لكن بسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم، انخفضت أسعار البترول مما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي فانخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 137.2 مليار دولار سنة 2009 بنسبة نمو سالبة تقدر بـ 0.2%، والفترة الأخيرة ما بعد الأزمة العالمية (2009-2012)، حيث شهد الناتج المحلي الخام قفزة نوعية حتى 206 مليار دولار بزيادة تقدر

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

بـ 68.5 مليار دولار، هذه الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي مردها هي الزيادة في أسعار المحروقات في السوق الدولية الذي لا تسيطر الجزائر على آلياته، وبالنظر إلى مساحة القطاعات غير النفطية في توليد الثروة، من غير شك أن الدولة بذلت جهودا كبيرة لتنويع مصادر الدخل، إلا أن نموذج الاقتصاد الريعي المستند على الربح الخارجي وليس توسيع قاعدة الإنتاج الداخلية يفرض هيمنته على نمط الأنشطة الاقتصادية المولدة للثروة، وبالتالي يمكن الجزم أن الاقتصاد الجزائري أصيب بما يسمى بالعلّة الهولندية نظرا لاملاكه وفرة في الموارد الطبيعية وخاصة المحروقات التي أصبحت نقمة على الجزائريين، رغم البرامج الاستثمارية منذ سنة 2001 التي خصصت لتنشيط الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، لكن يبدو أن هذه الأسطوانة تكررت كثيرا منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي في إطار المخططات التنموية في السبعينات والثمانينات والبرامج التنموية منذ بداية الألفية الثالثة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال يراوح مكانه لا يستطيع جهازه الإنتاجي أن يستجيب للطلب الداخلي، فضلا عن تصديره لبعض المنتجات.

الشكل رقم (3-5): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (1990-2012)



المصدر: عماري زهير، مصادر النمو الاقتصادي لدول العالم العربي بين إشكالية كفاءة استغلال الموارد والتكاليف البيئية، المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 23-25 مارس 2015 الدوحة - قطر.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لعلاقة تطور القطاع المصرفي

بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكن القول بأن الجهاز المصرفي الجزائري هو في تطور مستمر نوعا ما وهذا ما أثبتته مؤشرات قياس درجة التطور على غرار نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة أشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي، والإئتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا من شأنه أن يلعب دور مهم وفعال في تشجيع النمو الإقتصادي في الجزائر، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يجب التوقف عند هذا القدر من التطور والنمو بل لابد من اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في إجمالي عملية التطور الإقتصادي، وكذا تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الإقتصاد، والحد من دور الأنشطة غير الرسمية للقطاع الخاص في الإقتصاد، وتقليل القيود على الجهاز المصرفي من جميع سياسات الكبح المالي وذلك بغية معالجة الأسباب التي تقف وراء انخفاض درجة التطور، وبالنسبة للجزائر فإن مؤشرات التطور المالي بما تقوده بشكل كامل مؤشرات القطاع المصرفي تعكس قدرا من التحسن الذي يبقى غير كاف قياسا إلى ما يشهده محيط نظامها المالي من تطورات وتحولات الأمر الذي يستدعي مزيدا من العمل على تأهيل وتطوير هيكل وأداء هذا النظام.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف في أن النمو الإقتصادي يعبر عن المقدرة الإقتصادية للبلد إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الإقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الإقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الإقتصادية السائدة، ومن خلال ما سبق فإن النمو الإقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثير على حجم الناتج، ومن ثم على عملية النمو الإقتصادي، وانطلاقاً من تطور نظريات ونماذج النمو الإقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أرجعت النظريات التقليدية النمو الإقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة إلى بعض الكينزيين، وكذلك نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو، وهذا من خلال تطبيق إحدى سياساتها، ولقد حاولنا في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على التآصيل النظري للعلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الإقتصادي، وفي الأخير يمكن توضيح بعض النتائج المتوصل إليها في بحثنا فيما يلي:

- إن النمو الإقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي تربط بها ولو بشكل نسبي.
- إن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج، ومحددات أخرى لها تأثير على حجم الناتج، ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي.
- أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، لأن متوسط الدخل الحقيقي للفرد من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها.
- يثير واقع المنظومة المصرفية جدلاً كبيراً، وهذا لأهمية الدور الذي يلعبه النظام المصرفي كعمول أساسي للاقتصاد، وهذا ما تجسد في قانون النقد و القرض 90-10 وأهم تعديلاته.

الخاتمة العامة

- بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية التي تم مباشرتها مع مطلع التسعينات لم تقي بالغرض قصد النهوض بنظام مصرفي قادر على دعم وتيرة التنمية و تعزيز النمو الاقتصادي.
- إن حجم القروض الموجهة للاقتصاد والكتلة النقدية المعروضة في السوق من أهم المؤشرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، فالأول يعبر عن التخصيص الأمثل للموارد المالية وكفاءة القطاع المصرفي، أما الثاني يعكس نقدية الاقتصاد ويستخدم كمؤشر في السيولة وحجم القطاع المصرفي قياسا إلى حجم الاقتصاد، وهذا ما لم نلتمسه في واقع الاقتصاد الجزائري وهذا يعود لجملة من العوامل لعل أهمها:
 - تعاضم حجم القروض المتعثرة نتيجة السياسات الائتمانية غير السليمة.
 - عدم التخصيص الأمثل للموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات.
 - هيمنة البنوك العمومية على تمويل الاقتصاد وبخاصة القطاع العمومي.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى، صحيح يمكن القول أن القطاع المصرفي يشهد تطورا ملحوظا مقارنة بسابقته، وذلك من خلال تفعيل قنوات التمويل لدعم التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- بالنسبة للفرضية الثانية، صحيح أثرت تعديلات قانون النقد والقرض على المنظومة المصرفية بشكل إيجابي، وذلك من خلال التوسع في شبكة عدد المصارف وفروعها.
- بالنسبة للفرضية الثالثة، صحيح القروض والكتلة النقدية من أهم مؤشرات أداء القطاع المصرفي المؤثرة على النمو، ولكن هذا ما لم نلتمسه في واقع الجزائر، حيث أن هذه المؤشرات لم تعكس حجم الأثر المتوقع وبالتالي وجود فجوة لا بد من تداركها.

الخاتمة العامة

الإقتراحات:

يمكن تقديم بعض الإقتراحات كالآتي:

- من أجل ضمان نمو مستديم وكافي لابد من تعميق الإصلاحات الإقتصادية القائمة منذ سنة 1990.
- إن التطور المصرفي يعزز من النمو، وعلى هذا الأساس يجب إعطاء اهتمام كبير من قبل السلطات المختصة بالقطاع المصرفي.
- إن عمليات الإصلاح التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري يجب أن لا تبقى حبيسة الأدرج، وإنما يجب تفعيلها ومتابعتها في كل مرة بغية تحسين أداء القطاع المصرفي.

أفاق البحث:

لقد تبين لنا من خلال معالجة هذا الموضوع بأن هناك جوانب هامة جدية بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكالية لبحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- أثر الائتمان المصرفي على النمو الإقتصادي في الجزائر.
- أثر علاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي في الجزائر.
- متطلبات دعم الحكومة في المنظومة المصرفية.
- انعكاسات الإصلاحات الهيكلية على النظام المصرفي الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. أحمد عارف العساف- محمود حسين الوادي، **تخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2011.
2. أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك**، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
3. أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999.
4. بلعوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
5. زياد رمضان، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
6. شاكِر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2011.
7. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
8. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
9. عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.
10. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
11. عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)**، الدار الجامعية، ط1، مصر، 2010.
12. عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الرياضي**، ديوان المطبوعات الجامعية ط2، الجزائر، 1989.
13. مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، ب ت.

14. مجيد علي حسين، عفان عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
15. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، مصر، 2006.
16. محمد سعيد سلطان سويلم، إدارة البنوك، دار هاني للطباعة، مصر، ب ت.
17. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية طبع، نشر، توزيع، مصر، 2004.
18. محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
19. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
20. محي الدين إسماعيل علم الدين، موسوعة أعمال البنوك، ط2، دار حراء، القاهرة، 1993.
21. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات، وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

ثانياً: الرسائل والمذكرات

1. سماح ميهوب، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.
2. عبد الحكيم سعيح، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصاد - قياسية للنمو - حالة الجزائر (1974 - 1999)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
3. عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990-2006)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع التجارة الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2009-2010.

4. عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.
5. العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي، مذكر مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2013/2012.

ثالثا: المقالات والمجلات

1. الإصلاح المصرفي في الوطن العربي، ضروراته ومعوقاته، تقرير إتحاد المصارف العربية، 1993.
2. خاطر طارق ومفتاح صالح، التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، الجزائر، ديسمبر 2014.
3. عجلة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 04.

رابعا: الملتقيات العلمية

1. إبراهيم بن صالح العمر، الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي السعودي خلال الفترة 1980-2005، ورقة بحثية مقدمة للقاء السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2013.
2. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005.

3. عماري زهير، مصادر النمو الاقتصادي لدول العالم العربي بين إشكالية كفاءة استغلال الموارد والتكاليف البيئية، المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 23-25 مارس 2015 الدوحة، قطر.

4. عمر عزاوي وسايح بوزيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الإقتصادي، مداخلة للمؤتمر الدولي الثاني بجامعة قاصدي مرباح "ورقلة"، الجزائر، 2013.

خامسا: القرارات، القوانين، المراسيم

1. المواد 11، 43، 46 من قانون النقد والقرض 90-10 لـ 14/04/1990.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53 الصادر في 23 رمضان 1430هـ الموافق لـ 13 سبتمبر 2009 ، المادة 5، 7، ص 24.

سادسا: التقارير

1. تقارير البنك المركزي الجزائري لسنوات 1990 إلى 2013.

سابعاً: مواقع الانترنت

1. [http:// www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz) (01/05/2015 21:05).
2. <http://www.ons.dz/> (11/05/2015 15:23).

عَمَّ بِحَسْرَةٍ
لِلَّهِ

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الإقتصادي، حيث أن القطاع المصرفي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ودافع لعجلة النمو الشامل نحو التقدم، ويحتل أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية لأنه يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة في أي بلد، وإذا كان القطاع المصرفي متطور ومواكب للتحويلات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي، ويقوم بدوره الفعال من خلال عمليات تمويل الإقتصاد الوطني، حيث يؤدي ذلك إلى تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، لأن متوسط الدخل الحقيقي للفرد من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها.

وقد تم التركيز بشكل خاص على القطاع المصرفي الجزائري من خلال دراسة وصفية تحليلية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2013، حيث أن الجزائر شهدت جملة من الإصلاحات الاقتصادية، ومن أبرزها الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي ككل، وذلك بصدر قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته، والذي أكد على ضرورة عصرنه الجهاز المصرفي، وتحديث الخدمات المصرفية، حيث اتسمت هذه التشريعات بالإيجابية في تحسين أداء البنوك وإرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك من أجل تنويع الخدمات وتحقيق إشباع رغبات العملاء، وعليه فالنظام المصرفي لا يجب أن يتوقف عند هذا المستوى بل يجب مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة، وذلك قصد زيادة الإرتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، النمو الإقتصادي، الخدمات المصرفية، قانون النقد والقرض.

Résumé:

Cette étude vise à démontrer la relation entre l'évolution du secteur bancaire et la croissance économique, que le secteur bancaire est considéré comme le principal moteur de l'activité économique et la motivation pour une croissance inclusive de roue vers le progrès, et occupe une importance primordiale dans les différents systèmes économiques, car il reflète bien la situation de la conjoncture économique dans tous les pays, et si était processions de profondes transformations qui ont lieu dans le secteur bancaire international sophistiqué de l'océan financière, et le rôle efficace en finançant les opérations de l'économie nationale, où elle mène à la réalisation de taux élevés et une croissance économique soutenue, parce que le vrai revenu moyen par habitant parmi les indicateurs les plus importants qui différencient entre le progrès des nations et le sous-développement .

Un accent particulier a été mis sur le secteur bancaire algérien à travers l'étude analytique et descriptive pour la période 1990-2013, où que l'Algérie a vu un certain nombre de réformes économiques, notamment des réformes qui ont touché le système bancaire dans son ensemble, et que la délivrance du Code de la Monnaie et de prêt 90-10, tel que modifié, qui a souligné la nécessité de moderniser le système bancaire, et la modernisation des services bancaires, qui a caractérisé cette législation comme positif dans l'amélioration de la performance des banques et de jeter les bases du système bancaire est en mesure de fournir un environnement concurrentiel entre les banques afin de diversifier ses services et obtenir la satisfaction des désirs des clients, et le système bancaire ne devrait pas arrêter à ce niveau, mais doit suivre le rythme de l'évolution au niveau mondial pour mener à bien les réformes nécessaires, et que dans la mise à niveau afin d'augmenter le niveau de performance au niveau des systèmes bancaires mondiaux.

Mots clés: le secteur bancaire, la croissance économique, les services bancaires, la trésorerie et du droit de prêt.